الأمم المتحدة A/57/PV.8

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٨
الأحد، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حسين (إثيوبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب فخامة السيد أولوسيغون أوباسانغو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة.

اصطحب السيد أولوسيغون أوباسانغو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أولوسيغون أوباسانغو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أوباسانغو (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة نيجيريا وشعبها، أنضم إلى سائر الوفود في تهنئة السيد كافان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين. ولا يساورني أدنى شك في أن أعمال هذه الدورة ستتوج بخاتمة ناجحة في ظل قيادته المقتدرة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للعمل الذي أنجزه سلفه الذي أدار شؤون الدورة السادسة والخمسين بقدر عظيم من المهارة والالتزام.

ولا يفوتنا أن ننوه بالجهود الدؤوبة التي يبذلها، باسم منظمتنا، أميننا العام السيد كوفي عنان، والتي يستحق عليها منا وافر التقدير.

وأرحب بأحدث عضو في منظمتنا، وهي سويسرا. ولا شك لدي في أن هذه الأمة ستحمل معها إلى أعمال الأمم رؤى متفردة، مما سيعزز تحقيق أهدافها.

من دواعي الأسف أن الإرهاب الدولي ما زال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وثمة حاجة إلى أن نعمد من جانبنا إلى بذل جهود مدروسة ومتضافرة للتصدي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-156. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-59011 (A)
0259011

للخطر إلى أن يتم وقف هذا التهديد. كما أن مختلف الصكوك الدولية التي تستهدف مكافحة الإرهاب تستحق منا الدعم الكامل. وستظل نيجيريا ملتزمة التزاما عميقا بمحاربة الإرهاب. ونحن ملتزمون بالتبكير بوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

وعلى الرغم من نوايا المجتمع الدولي الحسنة وجهوده المثلى، ما زال هناك وبال آخر يختلف في طبيعته، ويشكل تهديدا لكثير من بقاع العالم. وأشير هنا إلى بؤر الصراع المتعددة المستعرة في شتى أنحاء العالم. فلا يزال البشر يواصلون تبديد طاقات وموارد ثمينة في قتل بعضهم بعضا، ولأسباب عقيمة في معظم الأحيان. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية، ليس فقط عن وضع استراتيجيات ملائمة للتوصل إلى استجابة محسوبة ومبكرة لنزع فتيل هذه الصراعات، بل أيضا عن إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة أسبابها الجذرية، ووضع نهاية لها بالطرق السلمية. وعندها فقط، يسود السلام والاستقرار الحقيقيان في العالم.

وفي حين أنه صحيح أن العديد من هذه الصراعات تعود أسبابها الجذرية إلى الفقر والجهل والظلم الحقيقي والمتصور وعدم توفر الحريات الأساسية، يوجد دليل على أنها تتفاقم في معظم الأحيان، لا سيما في حالة الصراعات الأفريقية، بتدفق الأسلحة الصغيرة إلى القارة. فالتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة استمرت دون كابح، بما لها من عواقب مأساوية على العديد من البلدان النامية. ويساورنا قلق عميق لأن البلدان المصنعة لا تفعل ما فيه الكفاية للحد من انتشار هذه الأسلحة من خلال ضمانات مناسبة. ولذلك، نناشد المجتمع الدولي النظر في وضع صك دولي ملزم قانوناً للحد من توريد هذه الأسلحة إلى الجهات التي ليست دولاً.

ودور عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا غنى عنه في الجهود العالمية التي تبذل لاحتواء وحل الصراعات في جميع أنحاء العالم. وتستحق هذه العمليات الدعم والتعزيز. وتفخر نيجيريا بكونها مشاركاً نشطاً في عمليات حفظ السلام وجهود حفظ السلام. ولا نزال ملتزمين بهذه المسؤولية اقتناعاً منا بأننا المحافظون على سلامة أخينا ولعلمنا أنه لا يمكن وجود تنمية بدون سلام واستقرار.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين, ونؤكد مجدداً على التزامنا إزاء حق الشعب الفلسطيني في نيل استقلاله، وكذلك التزامنا إزاء حق دولة إسرائيل في العيش ضمن حدود دولية مأمونة وآمنة، على نحو يتمشى مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولذلك، فإننا نرحب برؤية اللجنة الرباعية ومشاركتها، كما نرحب بالآخرين الذين يرعون عملية السلام في الشرق الأوسط. وأحث جميع أطراف الصراع في الشرق الأوسط على التعاون مع المجتمع الدولي لإعطاء فرصة لعملية السلام الجارية. ويصبح هذا حتمياً لأنه لا يمكننا تحمل حالة صراع مستمر في المنطقة دون الإقليمية.

وتلاحظ نيجيريا بقلق ما تمثله الحالة في العراق من تهديد للسلم والأمن الدوليين. ونحن نرى أن أي مزيد من تصعيد حدة التوتر من شأنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة. ولذلك، تحث نيجيريا جميع الأطراف المعنية على توخي الحذر وممارسة ضبط النفس وحل المسألة وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

إننا لا ينقصنا الحماس والالتزام الدوليان. فالإعلانات والبرامج المختلفة التي تعالج ببلاغة الحاجة إلى تنمية سريعة ودائمة ومستدامة، وكذلك الرغبة في توزيع ثروة العالم على نحو أكثر إنصافاً. وعلى الرغم من هذا الحماس والنوايا الحسنة من جانب المجتمع الدولي، فإن أكثر من نصف البشرية يعيش في فقر مدقع وجهل. وبالنسبة لبلدان عديدة في أفريقيا، لا يزال المرض والجوع متفشيين ومستشريين. ومؤشرات التنمية البشرية بالنسبة لبعض أفقر

البلدان غير سارة في الحقيقة بالنسبة لعالم غني جداً ولكن موارده موزعة على نحو متفاوت جداً.

ونحن مقتنعون بأنه يتعين اتخاذ إجراء عاجل وملموس ليتسنى تحقيق الأهداف السامية التي حددناها لأنفسنا في إعلان الألفية، والمتمثلة في جعل العالم مكاناً أفضل للعيش فيه. والعديد من البلدان النامية بحاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولي على هيئة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجهود لتخفيف أعباء ديونها الثقيلة وتمكينها من تطوير قاعدة مواردها البشرية والمادية.

ولا تزال أفريقيا ملتزمة بتحقيق أهداف إعلان الألفية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أقول إن أفريقيا تسعى إلى تخليص نفسها بوسائلها الذاتية من خلال شراكة جديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكما يعرف الأعضاء، فإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مصمَّمة لتعالج، على نحو مستدام ومنسق، العديد من مشاكل التنمية المرتبطة بتخلف أفريقيا.

ويشجعنا الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وآخر دليل على هذا الدعم هو نتيجة الاجتماع الأخير للبلدان الصناعية الكبرى الثمانية في كاناناسكيس، كندا، المتعلقة بتنفيذ خطة العمل. ويؤمل أن يسجل الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات الأمم المتحدة المعني بالمبادرة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نجاحاً أكبر في توفير الدعم المتوقع جداً لمبادرة المجتمع الدولية هذه.

إلا أن هذه الشراكة والبرامج الأخرى المصممة لتحسين الأحوال المعيشية لغالبية البشرية لن تعطي النتائج المرجوة منها ما لم يتم التصدي لأحد أكبر الأخطار التي تواجهها البشرية اليوم بما يستحقه من التزام وإلحاح. وأتكلم هنا عن فيروس نقص المناعة البشرية/وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المستمر في جلب الخراب والتعاسة واليأس للبشرية، لا سيما في أفريقيا حيث يهدد الوباء بالقضاء على أجيال بكاملها. فعلى سبيل المثال، يقدر أن من بين ٣٦ مليون نسمة مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم، يوجد ٧٥ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء. وتأثير ذلك على الموارد البشرية والمادية لمنطقة من أفقر المناطق في العالم لا يمكن المبالغة في وصفه. ولا يقتصر الأمر على أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يفتك على نحو منتظم بالسكان المنتجين في أفريقيا، ولكن الجهود التي تبذل لمكافحة هذا الوباء وأمراض أخرى مثل الملاريا والسل وأمراض معدية أخرى، تحوّل أيضاً الموارد الشحيحة بعيداً عن برامج ومشاريع التنمية. ولذلك يلزم تقديم مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي لتكميل الجهود التي تبذلها فرادى البلدان.

ولن تدخر نيجيريا جهداً لمكافحة هذه الآفات. وفي حين أننا نعرف تماماً الطبيعة الماكرة لجميع هذه الأوبئة، فإن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل حتى الآن أكبر مصدر يثير قلقنا. ولهذا السبب، فإن نيجيريا تنشط في الإسهام في الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي إدارته.

وقد أنشأنا أيضاً وكالة وطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومراقبته للتنسيق مع النهج الحكومي المتعدد القطاعات للوقاية من هذا الوباء ومراقبته وإدارته. ونتعهد بمواصلة بذل قصارى جهدنا في هذا المجهود البشري لمكافحة هذه القوة القوية المدمرة، لا سيما من خلال إيجاد وعي في البلاد حول الوقاية منه وانتشاره. إلا أننا لا نزال نعوّل على المجتمع الدولي لإيجاد علاج شاف لهذه الأمراض، ولتقديم مساعدة للعديد من البلدان في هذه الجهود. وقيادة الأمم المتحدة حاسمة لنجاح هذه الجهود.

أود مرة ثانية أن أوجه اهتمام الجمعية إلى مسألة الفساد الضارة وانتشارها على الصعيد الدولي. وقد كنا نقول دائماً إنه يلزم شخصان للرقص وأن حالات الفساد في البلدان النامية كثيراً ما لقيت الدعم بتشجيع وإغواء من البلدان الصناعية، وتوفير هذه البلدان ملاذا آمنا لمرتكبيها. ولذلك، ندعو بقوة إلى الإسراع بالجهود الرامية إلى إبرام اتفاقية لمكافحة الفساد، ليتسنى لنا اتخاذ إجراء عالمي لمكافحة الفساد.

ما من شك في أن الأمم المتحدة خدمت البشرية جيدا. وقد قطعت شوطا طويلا منذ بدايتها المتواضعة في عام ١٩٤٥. ولا تزال هي المنظمة الوحيدة التي ترتبط بها كل الدول أو تلتزم تجاهها بدرجات متفاوتة وطرق مختلفة. والبشرية في وضع أفضل نتيجة لوجود الأمم المتحدة. إذ توفر لنا هذه المنظمة الأساس للأمن الجماعي والتعاون والتضامن الدوليين، وهي أمور ضرورية لتعايش البشرية. ولذلك، يجب أن نواصل صقلها لجعلها أكثر استجابة لاحتياجات العصر وإعدادها لتحديات المستقبل، التي ما كان للأعضاء المؤسسين أن يتوخوا بعضها.

ويسرني أن ألاحظ أنه يوجد بيننا اتفاق عام على ضرورة إصلاح المنظمة لجعل هيكلها أكثر ديمقراطية وجعلها أكثر كفاءة في الإدارة وجعل حجمها أكثر يسرا للإدارة. ونيجيريا مؤيد رئيسي للإصلاحات المتوخاة، لا سيما إصلاح هيكل مجلس الأمن وأساليب عمله. وتتوخى نيجيريا وجود مجلس أمن تقوم فيه بالدور الذي تحتّمه ظروفها الجغرافية السياسية وتحديات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد للإسهام في هذا المسعى، ومستعدون لتقديم الدعم للآخرين الذين لهم تفكير مماثل لتفكيرنا وظروف مماثلة لظروفنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة على بيانه.

اصطُحب السيد أوليسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد الأعلى لقواتها المسلحة، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)
المناقشة العامة

خطاب الرايت الأونرابل باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة لمملكة ليسوتو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان الرايت الأونرابل باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة لمملكة ليسوتو.

اصطُحب الرايت الأونرابل باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة لمملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أرحب في الأمم المتحدة بالرايت الأونرابل باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة لمملكة ليسوتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): يضم وفد بلدي صوته إلى من سبقوه بتقديم التهنئة إلى الرئيس بعد انتخابه لترأس هذه الدورة، ولسلفه السيد هان سونغ - سو، ولأمين عام الأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

إن انضمام جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية والاتحاد السويسري إلى عضوية المنظمة مناسبة سعيدة لوفد بلدي. ونحن نرحب بهذين البلدين وهاتين الدولتين ونهنئهما على انضمامهما إلى أسرة الأمم التي نحن أعضاء فيها.

وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا اليوم، تعاني ليسوتو وبعض بلدان منطقة الجنوب الأفريقي من نقص في الغذاء لم يسبق له مثيل، وهو الأكثر دمارا، نتيجة للفيضانات والتجمد والجفاف غير الموسميين، نتيجة للتغيرات المناخية التي حدثت في المنطقة في الماضي القريب.

في ١٩ نيسان/أبريل من هذا العام، عندما أعلنت حكومة مملكة ليسوتو أن المملكة تعاني من حالة مجاعة، كان واضحا أن أكثر من نصف مليون نسمة، من بين ما مجموعه ٢.٢ مليون نسمة، يواجهون أزمة غذائية حادة. ومنذ ذلك الوقت، بذلت جهود على الصعيد الوطني لمعالجة هذه المشكلة.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة، نيابة عن حكومة وشعب مملكة ليسوتو وبالأصالة عن نفسي أيضا، لأعرب عن امتناننا للاستجابة السريعة من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها ومن جانب مجتمع المانحين للتصدي للأزمة التي تواجه بلدي.

وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي ظهر بوصفه تهديدا خطيرا للصحة والتنمية، لا يزال مصدر قلق كبير في بلدي. ومعظم المصابين به تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٥ عاما ويشكلون اليد العاملة في المستقبل وحاليا في ليسوتو.

ومما يثير قلقا كبيرا أيضا التأثير المضعف لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على هيكل الأسرة والنسيج الاجتماعي لمجتمعنا. ولدينا الآن عدد كبير من الأيتام والأطفال الذين يعولون أسرا. والمرضى لا يفتقرون إلى العلاج النفسي والعلاج الطبي فحسب، بل أيضا إلى العناية والدعم.

ولذلك، يوجه وفد بلدي نداء خاصا إلى المجتمع الدولي لتوفير الدعم المالي الكافي للبلدان الأفريقية، بغية وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بل ومعالجة عواقب انتشاره. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء صندوق عالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي الحقيقة، تحتاج أفريقيا ككل دعما غير مشروط في ميادين أخرى عديدة، لا سيما في قطاعات الزراعة والصحة والتغذية والمياه والنظافة الصحية والتعليم. ومما لا شك فيه أنه توجد صلة قوية بين الفقر وآفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويوفر مؤتمر مونتيري المعني بالتنمية ومؤتمر الدوحة الوزاري المعني بالتجارة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة محافل مفيدة لمناقشة الخطوات التي يجب اتخاذها لإزالة العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية. ونأمل أن تكون الالتزامات التي قطعها شركاؤنا المتعاونون بداية عملية لمساعدة البلدان الأقل نموا لترجمة أهداف وغايات المؤتمرات العالمية الرئيسية ومؤتمرات القمة إلى أفعال ملموسة. ويكرر وفد بلدي القول إن تهميش أقل البلدان نموا لا يمكن إنهاؤه إلا إذا قدمت المساعدة إلى هذه البلدان للاندماج على نحو مربح في الاقتصاد العالمي.

وقد اتخذت أفريقيا في الآونة الأخيرة في دوربان، جنوب أفريقيا، خطوة جسورة وحاسمة جدا في إعلان قيام الاتحاد الأفريقي. وما من شك، كما لاحظ العديدون، لئن كان الطريق إلى هذا الاتحاد محفوفا بالعقبات، فإن بشائر الصبح بدأت تلوح بعد ليل دامس طويل. وهذا الأمل يقوم على المبادئ التي استرشدنا بها على مدى ٣٩ عاماً مضت من عمر منظمة الوحدة الأفريقية. وأفريقيا اليوم ملتزمة بمبادئ الديمقراطية والاستقرار والسلام والأمن والحكم الجيد وسيادة القانون. وأفريقيا الحديثة، قبل كل شيء، ملتزمة بالإدارة الجيدة للاقتصاد، لأن سوء إدارة اقتصاداتنا هو الذي في الحقيقة كثيراً ما أدى إلى قيام الصراعات على تراب قارتنا.

والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا استراتيجية أفريقية انبثقت من أفريقيا وبرنامج لاتحاد أفريقيا من أجل تنمية أفريقيا. إنها التزام من جانب القادة الأفارقة بالقضاء على الفقر ووضع القارة على طريق النمو والتنمية الدائمين. ولذلك، يناشد وفد بلدي تقديم مزيد من الدعم الدولي لهذه الشراكة. ونحن نعتقد أن دور المجتمع الدولي بأسره في تقديم الدعم لهذه الشراكة الجديدة ودور الأمم المتحدة في تنسيق وتنظيم توقيت الأنشطة المتصلة بكفالة نجاحها سيوفر في الحقيقة زخماً جديداً للتنمية الأفريقية.

إن حق أي شعب في تقرير المصير حق إنساني ومبدأ أساسي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فإن شعب الصحراء الغربية والشعب الفلسطيني لا يستحقان أقل من ذلك. ولذلك، يحث وفد بلدي على تقوية وتسريع الجهود التي تبذل لتحرير هاتين الأمتين.

ومن دواعي سرور ليسوتو أن أحد أقدم وأطول الصراعات الدائرة في أفريقيا قد وضعت نهاية له أخيراً بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في لواندا، أنغولا، في وقت مبكر من هذا العام، من قبل ممثلي الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وحكومة أنغولا. إلا أن حكومة ليسوتو وسائر بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكذلك المجتمع الدولي ككل، يشعرون بالقلق نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي يواجهها المشرّدون داخلياً واللاجئون الذين عادوا إلى ديارهم في أنغولا.

ونحن ممتنون للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأسرها لمعالجة هذا الوضع. ونرى أنه لا يزال يتعين تقديم ما هو أكثر من ذلك لشعب أنغولا، بما في ذلك تقديم موارد إضافية كبيرة، كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة، بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب أنغولا.

وعلى الرغم من الانقطاع المؤقت لمفاوضات وقف إطلاق النار، فإن وفد بلدي مقتنع بأن بروتوكول ماشاكوس، الذي وقّعته حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، لا يزال إطاراً صالحاً لتحقيق سلام دائم في السودان. ونحن نحث الأطراف المتحاربة على العودة إلى مائدة المفاوضات بجدية ونية حسنة.

كما أن الوضع في جمهورية أنغولا الديمقراطية ما فتئ يشكِّل مصدر قلق لنا جميعاً. ونود أن نتقدم بالتهنئة لحكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا على توقيعها اتفاقات سلام، من شأنها أن تمهِّد الطريق لانسحاب القوات من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نعتقد أن هذا سيكفل أيضاً معالجة الشواغل الأمنية للبلدان المجاورة على نحو مناسب، وأن يُوجد في نفس الوقت الظروف المؤدية إلى أن يعيش الشعب الكونغولي في سلام في بلده.

لقد أصبح الإرهاب في الآونة الأخيرة أحد أكثر شواغل المجتمع الدولي إلحاحاً. وانضمت حكومة ليسوتو إلى سائر أعضاء المجتمع الدولي المحبين للسلام في شن حرب على هذه الجريمة الشنيعة.

وحكومة ليسوتو ملتزمة بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وعلى الرغم من القيود المالية والفنية، فإننا سنواصل الوفاء بالتزاماتنا، كما ينص القرار.

إن الصور المروِّعة للفظائع التي ارتكبت في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة ستظل إلى الأبد مغروسة في أذهاننا. وقد كانت تذكرة مؤلمة للمجتمع الدولي بأن هذه الجرائم ينبغي ألا تمر أبداً بدون حساب وبدون معاقبة مرتكبيها. وبهذه الروح، نشيد بما تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون من اتفاق يمثِّل معلما بارزا لإنشاء محكمة خاصة مستقلة لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة ضد البشرية التي ارتكبت على مدى عقد من الزمن على أراضي سيراليون. ويحدونا الأمل أن يقدم إنشاء هذه المحكمة الخاصة

مساهمة كبيرة في عملية المصالحة الوطنية والتئام الجراح، وأن يسهم أيضاً في استعادة السلام إلى سيراليون والحفاظ عليه.

وتنظر حكومة ليسوتو بتقدير إلى بدء نفاذ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهي فترة هامة تؤكد فيها بلدان العالم أنها لن تتسامح مع الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية بمنأى عن العقاب. ولذلك، ندعو الدول، التي لم تنضم بعد إلى النظام الأساسي، أن تصبح أعضاءً فيه ليتسنى لنا الشروع متضامنين في هذا المسعى النبيل ولكنه صعب.

لا يسعني أن أختتم هذا البيان دون الإشارة إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. إن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن عملية صعبة جداً في الحقيقة ولكنها حتمية. فهي تنطوي بصورة أساسية على قدر كبير من التنازل والتفهم من جانب الذين يحترمون أسس الديمقراطية والمساواة بين الدول ويتمسكون بها. ولذلك، يرغب وفد بلدي في أن يكرر الإعراب عن قلقه لأن هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة، المكلّف بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لم يتحرك هو نفسه بعد ليصبح أكثر شمولاً وتمثيلاً. هنا مرة أخرى يتعين مضاعفة الجهود وتسريع الخطى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد باكليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كوفي بانو، وزير الخارجية والتعاون في توغو.

السيد بانو (توغو) (تكلم بالفرنسية): إن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومكافحة الإرهاب في جميع أشكاله، واستئصال شأفة الفقر من جميع أنحاء العالم، وتعزيز التنمية المستدامة، وإقامة نظام دولي أكثر عدلاً وإنسانية، جميعها تحديات يجب أن نسعى جاهدين للتصدي لها، بصورة أساسية في إطار الأمم المتحدة الذي لا يمكن الاستغناء عنه. وإننا نجتمع مرة أخرى لإيجاد مفاهيم جديدة في ضوء الحالة الدولية المتطورة بغية توفير زخم جديد لأعمالنا بالتفافنا حول أهداف مشتركة.

وقبل أن أواصل إلقاء بياني، اسمحوا لي أن أتقدم، باسم وفد توغو وبالأصالة عن نفسي، بأحر التهاني للسيد كافان على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وانتخابه لهذا المنصب الرفيع ليس تقديرا لشخصه فحسب، ولكنه تقدير أيضاً لبلده العظيم والجميل. وأؤكد له على التعاون الكامل من جانب بلدي في العمل على نجاح مهمته.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأعرب لسلفه عن امتناننا الكامل للطريقة الفعالة التي قاد بها أعمال دورتنا السابقة.

ونكرر الإعراب للأمين العام كوفي عنان، الذي يعمل دون كلل لتعزيز السلم والأمن في جميع أنحاء العالم، عن تقديرنا الكبير لالتزامه وتفانيه.

وأتقدم بالتهنئة لسويسرا وتيمور الشرقية على انضمامهما إلى أسرة الأمم المتحدة العظيمة.

والديمقراطية واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والحكم الصالح عوامل في التنمية والسلم والقيم التي طالما تمسكت بها توغو، ونحن مولوعون بها. وبهذه الروح، يجب أن ننظر في الإصلاحات السياسية التي استهلت قبل ١٥ عاماً بمبادرة من رئيس دولتنا. وتسعى هذه الإصلاحات إلى بناء ديمقراطية سلمية تقوم على أوسع توافق وطني

في الآراء يمكن تحقيقه على حقائق بلادنا التاريخية والاجتماعية – الثقافية الراسخة الجذور.

وقد أدت جهودنا اليوم إلى إنشاء جميع المؤسسات التي نص عليها دستور الجمهورية الرابعة، وعملها بفعالية، كما أدّت إلى استعادة سلطة الدولة والأمن وإنعاش الاقتصاد الوطني. وحققنا هذه النتائج على الرغم من الصعوبات التي أعاقت عملية إضفاء الطابع الديمقراطي نتيجة لمرحلة انتقالية استهلت على نحو غير سليم، وعلى الرغم من جميع أنواع مناورات المعارضة غير المساعدة، وجميع أنواع العقبات التي أقامتها باطراد. وقد أعطيت الأولوية قبل كل شيء لاستمرار الإصلاحات السياسية لكفالة الاضطلاع بها في مناخ من الهدوء الذي جرت استعادته والتركيز المستمر من جانب جميع القوى السياسية في دولتنا.

في هذا السياق، وبمبادرة من السيد غناسينغبي إياديما، ابتدأنا حواراً بين مواطني توغو شاركت فيه جميع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية في البلاد وأدى إلى توقيع اتفاق إطاري في تموز/يوليه ١٩٩٩. وأتاح تطبيق هذا الاتفاق قيام حوار بين الحكومة والمعارضة حول المسائل السياسية الأساسية، مثل الأساليب التنظيمية لانتخابات تشريعية مبكرة.

ولكفالة أن تكون هذه الانتخابات مفتوحة لجميع الفئات السياسية دون استثناء، صمم رئيس الدولة والحكومة على أن تتم في مناخ من السلم والأمن، وأن تتوفر لها ضمانات الشفافية والشرعية الضرورية. ونهدف أيضاً، بعد الانتهاء من هذه العملية الانتخابية، إلى بدء مرحلة جديدة من الحياة السياسية في بلدنا وإحياء الجمعية الوطنية التي تُمثل فيها جميع المجموعات السياسية الراغبة في ذلك.

وتستحق جميع هذه الإنجازات، التي من شأنها أن تعزز التعددية السياسية في توغو، دعم وتشجيع شركائنا، لا سيما في أوروبا، بغية تطبيع علاقات التعاون فيما بيننا. ولسوء الطالع، لم يكن الأمر كذلك. فكما أكدت قبل عام من هذه المنصة ذاتها، لا يستحق شعب توغو المعاملة التي لقيها. ومن الواضح الآن أن فرض الجزاءات بصورة طائشة بوصفها وسيلة للضغط السياسي تستتبع حدوداً تصبح هذه التدابير بعدها غير فعالة وتتعارض مع أخلاقيات وتعاون التضامن الدولي.

وأود أن أوجّه مرة أخرى نداءً عاجلا لاستئناف التعاون الذي من حق توغو أن تتوقعه من المجتمع الدولي بوصفه عملاً من أعمال التضامن والدعم والتشجيع للجهود التي لا غنى عنها والتي بذلتها حكومة بلدي من أجل تنمية البلد وتعزيز قواعد الديمقراطية في مناخ من السلم والاستقرار والوئام الوطني.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيريرو – وولدنر (النمسا).

من المعروف جيداً أننا في توغو جعلنا السلام والأمن الوطني عقيدتنا، ونظراً لأنه لا يمكن أن ينفَّذ بنجاح أي مشروع للتنمية المستدامة إذا تغلب اللجوء إلى العنف على الحوار وتعبئة الجهود والاحترام المتبادل، وإذا ظل العالم يواجه أعمالاً إرهابية من قبيل مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فهذه الأحداث الرهيبة، التي لا تزال حية في أذهاننا، تتطلب منا، فرادى ومجتمعين، التصدي على نحو مناسب للأخطار التي يمثِّلها الإرهاب. وتوغو، التي كانت مراراً وتكراراً ضحية لعدوان إرهابي، تفهم أهمية التحدي ولا تدخر جهداً في تحمُّل نصيبها من المسؤولية في هذا الكفاح.

ويجب أن نرحب هنا بالسرعة التي تحركت فيها الأمم المتحدة للتصدي لهذه المشكلة والإسهام بظهور وعي قوي بهذه الظاهرة وما يترتب عليها من أخطار للبشرية

كلها. واليوم، كما كان الحال قبل عام، يتحتم علينا أن نسلِّم بأن مواصلة هذه الحملة مسألة ملحة وضرورية. ومن الواضح أننا يجب أن نبحث سوياً عن العوامل التي تسهم في الحفاظ على السلام في جميع جوانبه.

أجل، لا تزال الأزمات والصراعات المسلحة تحيق بعالمنا، لسوء الطالع، في أفريقيا وفي أماكن أخرى. وفي حين أنه صحيح أن بعض بوادر الأمل ظهرت في أفريقيا بحل الصراع بين إثيوبيا وإريتريا وبالنسبة لتسوية أزمات أخرى، فإن الحالة لا تزال مقلقة. فهي مقلقة في منطقة البحيرات الكبرى وفي منطقة نهر مانو، التي تعاني مرة أخرى من مشكلة أمن حقيقية، بما لها من عواقب إنسانية.

وسواء كنا نتكلم عن جمهورية الكونغو الديمقراطية أو حوض نهر مانو أو السودان أو الصومال أو أي بلد آخر متأثر بالأزمات، فإننا نؤكد من جديد أنه لا يمكن التوصل إلى إرساء السلام وضمان التسوية الدائمة للمنازعات إلا عن طريق الحوار والتفاوض. ولهذا، نحث الأطراف في هذه الأزمات والصراعات المسلحة على التحلي بمزيد من الشجاعة وبقدر أكبر من الإرادة السياسية بغية إتاحة فرصة للسلام من خلال عمليات التفاوض الجارية بالفعل وعن طريق الاحترام والتنفيذ الفعال لأحكام الاتفاقات التي سبق التوقيع عليها.

وفي هذا السياق، نرحب بالإعلان مؤخرا عن سحب القوات الرواندية ابتداء من الأسبوع المقبل من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونرجو أن يعمل تنفيذ هذا القرار على تعزيز العملية الجارية.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط مثيرة للانزعاج. ولا بد أن نجد حلا للحلقة المفرغة للعنف الذي يولد العنف. وقد أكدت توغو دائما أن العنف لا يؤدي إلا إلى المرارة والاستياء وأنه يزيد من استمرار العنف. ولا يمكن أن نقول بما فيه الكفاية عن أن الحوار والتفاوض هما الوسيلتان الوحيدتان اللتان يجب أن تستخدما لتسوية النزاعات. ولهذا نحث بشدة كلا من الفلسطينيين والإسرائيليين على إنهاء حلقة العنف المفرغة والبدء على الفور في التفاوض بغية التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية لمسألة فلسطين التي تحتل لب الصراع في الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال، من شأن هذه التسوية أن تتطلب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومن شأن ذلك أن يتطلب الاعتراف أيضا بحقوق الشعب الإسرائيلي المشروعة على قدم المساواة في العيش في سلام وأمان تام داخل حدود معترف بها دوليا.

لقد بدأت هذه الدورة بعد بضعة أيام فقط من اختتام مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي أكد فيه المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى ضرورة حماية الجنس البشري والعالم الطبيعي. والآن يجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن نحمي الجنس البشري بسماته المتعددة والبيئة بكل تنوعها.

ويسرني أن أسجل أيضا أن دورة الجمعية العامة هذه تعقد في لحظة تاريخية بالنسبة لقارتنا الأفريقية. فقبل عامين، في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وضعت البلدان الأفريقية في لومي، توغو، الأساس لأفريقيا جديدة بأن اعتمدت أمام العالم أجمع المرسوم الدستوري للاتحاد الأفريقي. واستهل رؤساء الدول والحكومات الأفارقة رسميا نشاط المنظمة الجديدة على صعيد القارة في دربان في تموز/يوليه، فحولوا إلى حقيقة عزمهم على صياغة مصير جديد لأفريقيا.

وقد يميل البعض إلى القول إنه رغم إنشاء الاتحاد الأفريقي لن يجري أي شيء حاسم وإن القارة ستستمر في البحث عن نفسها بينما تركد في تخلفها. ومن الصحيح أن هناك ما يبرر هذا التشاؤم على ضوء الحالة الاقتصادية

والاجتماعية الراهنة. فقارتنا أفريقيا لا تزال الضحية الرئيسية لنظام اقتصادي مختل وغير عادل كثيرا ما يحرمها من ثمار عملها.

فالتقلبات في أسعار السلع الأساسية، والزيادات السنوية في أسعار السلع الرأسمالية الضرورية، والديون، والإمكانية المحدودة لوصول سلعنا المصنعة ونصف المصنعة إلى أسواق البلدان الصناعية، والمنافسة التي يجب أن تتعرض لها منتجاتنا نتيجة لسياسات دعم الصادرات التي تأخذ بها بعض البلدان الغنية – وهي سياسات تعود بالمنفعة على صناعاتها – كل ذلك يعرقل على نحو خطير تحقيق التنمية في بلداننا.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، من الجوهري أن نتساءل: كيف تتمكن أفريقيا من التوفيق بين سداد ديونها وتحقيق أهداف نموها الاقتصادي وتنميتها؟ إن عكس مسار الحالة الراهنة مهمة يجب أن نضطلع بها من خلال التأمل والعمل.

وإنشاء هيكل جديد – الاتحاد الأفريقي – يسجل نقطة تحول حاسمة في تاريخ قارتنا، التي تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى الدعم القيم من المجتمع الدولي لتنفيذ برامجها الإنمائية. وندرك أن أفريقيا لن تستطيع التصدي لتحدي النمو والتنمية إلا إذا تحلت بالتنظيم بحيث تعبئ مواردها وتستخدمها أفضل استخدام، مما يجعلها لا تلجأ إلى الاستعانة بالمعونة الخارجية إلا كجزء مكمل لجهودها الذاتية. ونرجو مخلصين أن يؤدي توطيد المنظمات دون الإقليمية للتكامل الاقتصادي، مع التنفيذ المتسق للشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا، إلى تزويد أفريقيا بوسائل تحقيق مطامحها.

ختاما، أود أن أؤكد أن السياق الدولي الجديد والطبيعة المتعددة الأبعاد للمشاكل التي يجب التصدي لها يفرضان علينا العمل بعزيمة أقوى وبتضامن أكبر داخل الأمم المتحدة لكي نتغلب على الفقر والبؤس وانعدام الأمن. وفي هذا الصدد، يجب أن ننظر في تزويد منظمتنا المشتركة بالأموال الكافية وبالمزيد من الموارد لكي نمكنها من تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا.

هذا هو الثمن الذي يجب أن ندفعه من أجل مستقبل البشرية. وأرجو مخلصا أن تصبح الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، الأداة المثالية لتحقيق مثلنا العليا، مثل السلام والعدالة والتقدم والحرية، لصالح شعوبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين.

الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين): يطيب لي في مستهل كلمتي أن أعرب للرئيس عن خالص التهنئة على انتخابه لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أقدم الشكر الجزيل لسلفه معالي السيد هان سونغ سو، وزير خارجية جمهورية كوريا، على ما بذله من جهود حثيثة في إدارة أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة والدورة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل.

كما أعرب عن تقديري البالغ لمعالي السيد كوفي عنان الأمين العام، لمساعيه الحثيثة لتعزيز دور الأمم المتحدة وتمكينها من أداء رسالتها السامية تحقيقا للأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها.وأتقدم بالتهنئة إلى الاتحاد السويسري لانضمامه إلى هذه المنظمة، وبالتهنئة أيضا لتيمور الشرقية على نيلها الاستقلال.

كما يسرنا أن نبارك ونرحب بإعلان قيام الاتحاد الأفريقي خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية.

يصادف انعقاد دورتنا حلول الذكرى الأولى لحادثة ١١ أيلول/سبتمبر التي روعت المجتمع الدولي وهزت الضمير الإنساني، ووحدت الجهود الدولية في وجه عدو لا ينتمي لدين أو عرق أو جنس أو وطن، ألا وهو الإرهاب. واليوم، بمناسبة حلول هذه الذكرى الأليمة، لا يسعنا إلا أن نجدد تعازينا ومؤاساتنا للولايات المتحدة الأمريكية وشعبها الصديق، ولأسر الضحايا وذويهم في كل مكان، معربين عن شجبنا للإرهاب في جميع صوره وأشكاله، مؤكدين دعمنا لكافة الجهود الدولية لمحاربة عناصره واجتثاث جذوره.

إن مملكة البحرين وانسجاما مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والجهود الدولية قد سعت منذ أن استكملت استقلالها، لبناء الدولة الحديثة والمجتمع المدني على أساس بناء الإنسان وإعداده وتأهيله لمواكبة متطلبات العصر في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق فإنها تؤكد، وبخطى واثقة، مسيرة التطور والتحديث التي يقودها صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين. فلقد تم إعلانها مملكة دستورية إثر الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني الذي أسس للنهوض بالحياة الديمقراطية والدستورية في البلاد. ونجحت تجربة انتخاب المجالس البلدية في أيار/مايو ٢٠٠٢ بمشاركة المرأة انتخابا وترشيحا، وتستعد الآن لانتخاب مجلس النواب خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم.

وتتضافر الجهود الرسمية والشعبية لإنجاح المسيرة الديمقراطية والإنمائية التي يعززها دستورها، وسياساتها وبرامجها في كافة المجالات. وفي هذا الإطار انضمت البحرين إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كما نشطت حركة المجتمع المدني وتزايد عدد الجمعيات غير الحكومية التي تم إشهارها لتضم كافة أبناء المجتمع البحريني، الأمر الذي أثرى ويثري الجهود الوطنية لكفالة الرفاهية واحترام حقوق الإنسان في المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة.

إن مملكة البحرين تفخر وتعتز بهذه الإنجازات التي شهد بها ''تقرير الأمم المتحدة الخاص بالتنمية البشرية'' لعام ٢٠٠٢ حيث وضع مملكة البحرين في موقع متقدم بين الدول في العالم والأولى بين شقيقاتها الدول العربية للمرة السادسة في هذا المجال. كما أشار ''تقرير التنمية الإنسانية العربية'' لعام ٢٠٠٢ إلى هذه الإنجازات، وذلك خير شاهد على نجاح استراتيجية مملكة البحرين الديمقراطية والتنموية في كافة المجالات.

كما أن تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الصادر مؤخرا، الذي وضع البحرين في المرتبة الثانية والأربعين من بين مجموع الدول السبع والثمانين التي شملها التقرير، والأولى على الصعيد العربي، لهو مبعث فخر واعتزاز لمملكة البحرين وقيادتها وشعبها.

وتولي مملكة البحرين أهمية كبرى لمسألة الأمن الإقليمي لما له من انعكاسات وتأثيرات على أمن واستقرار الدول والشعوب. ومن هذا المنطلق فإنها تحرص على إرساء العلاقات بينها وبين جيرانها على أساس مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول. واستنادا إلى التطورات الإيجابية في العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية إيران الإسلامية وفي ضوء الاتصالات المباشرة التي جرت مؤخرا بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران على وجه الخصوص، فإنها تتطلع إلى التوصل لحل قضية الجزر الإماراتية الثلاث بالطرق السلمية ووفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي وبروح من الأخوة والتفاهم.

كما أن القمة العربية التي عُقدت في بيروت في آذار/مارس الماضي قد أكدت على ضرورة وأهمية تعزيز استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والعمل على

خلق الأجواء الإيجابية لعودة العلاقات الطبيعية بين دوله. وهي بذلك قد دعت العراق إلى استكمال تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة بين العراق والكويت، وبخاصة ما يتعلق منها بقضية الأسرى من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى والتعاون مع الأمم المتحدة وصولا إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي وتجنبا لأية مواجهة في المنطقة قد تعرض دولها وشعوبها للخطر، وتهدد وحدة العراق وسلامته الإقليمية وتكون ذريعة للتدخل في شؤونه الداخلية.

وتشهد منطقة الشرق الأوسط اليوم وضعا خطيرا بسبب سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وممارستها لأبشع جرائم القتل والحصار بحق الشعب الفلسطيني وتدمير بناه التحتية ومصالحه الاقتصادية. ولعل ما حدث في مخيم جنين وقطاع غزة ويحدث يوميا في المدن الفلسطينية الأخرى لهو دليل واضح على عدوانية الحكومة الإسرائيلية وانتهاكها للقانون والأعراف الدولية وعدم رغبتها في السلام والالتزام بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها. من جهة أخرى، ما زال الشعب الفلسطيني يواجه هذه الهجمة الشرسة بشجاعة باسلة مؤكدا حقه في مقاومة الاحتلال وإيمانه بقضيته العادلة، وتمسكه بقيادته الشرعية والدفاع عن حقوقه الوطنية التي أقرها المجتمع الدولي بموجب قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة وآخرها القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومبدأ الأرض مقابل السلام وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

إن البحرين انطلاقا من مبادئها وانتصارها للحق قد وقفت وتقف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق، مؤكدة دعمها الكامل لمبادرة السلام العربية التي تبنتها القمة العربية المنعقدة في بيروت في شهر/مارس ٢٠٠٢ القائمة على الرؤية التي طرحها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد بالمملكة العربية السعودية، لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل مقابل انسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما في ذلك الجولان العربي السوري وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة، والتوصل لحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د - ٣) عام ١٩٤٨.

إن القهر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني والوضع الذي يهدد بالخطر الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط والعالم يضع مجلس الأمن والمجتمع الدولي أمام مسؤولياته الكاملة للتدخل الفوري لوقف الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وتفعيل مبادرة السلام العربية على الصعيدين الإقليمي والدولي باعتبارها أساسا صالحا لأي تحرك يهدف لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

ولقد رحبت البحرين بمبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط يستند إلى الأفكار والمبادئ التي دعت إليها القمة العربية في مبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة، وصولا إلى الحل العادل والشامل الذي يؤدي إلى الاستقرار والأمن والانتقال بالمنطقة من دوامة الصراع والعنف إلى دائرة التعاون المثمر بين دول المنطقة.

وتأكيدا لهذا الموقف رحَّبت البحرين، أيضا، بالأفكار الإيجابية التي تضمنها خطاب فخامة الرئيس جورج بوش حول الشرق الأوسط في ٢٤ حزيران/يونيه الماضي وأكدها في خطابه أمام الجمعية العامة يوم الخميس المنصرم والهادفة للوصول إلى حل الصراع القائم في الشرق الأوسط، لتكون ضمن إطار تطبيق قرارات الشرعية الدولية وإقامة دولتين، دولة فلسطين ودولة إسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب.

ولقد أكد الجانب العربي، من خلال طرحه لمبادرة السلام العربية وترحيبه بأفكار فخامة الرئيس جورج دبليو بوش، رغبته في السلام وحرصه على استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، الأمر الذي يطرح سؤالا يستوجب على الجانب الإسرائيلي الإجابة عليه ومفاده: ما هو مشروع إسرائيل للسلام؟ وما هو موقفها من مبادرة السلام العربية وأفكار فخامة الرئيس جورج بوش؟ المطلوب الآن ترجمة تلك الأفكار والمبادرات إلى خطط وخطوات تطبيقية تصب في مصلحة السلام لإنهاء الوضع المتدهور الحالي.

استنادا إلى الموروثات الدينية والحضارية لمملكة البحرين، والتي تم تقنينها في الدستور والتشريعات الوطنية وأكدتها الممارسات السياسية، والتي تؤكد من بين أمور أخرى على الحق في الحياة والأمن والسلام، فإننا نجدد التأكيد على رفض كافة أشكال الإرهاب وصوره. كما أننا نرحِّب بالدعوة لعقد مؤتمر دولي حول الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة يهدف من بين أمور أخرى إلى تحديد تعريف له متفق عليه دوليا يميز بين الأعمال الإرهابية المرفوضة وبين الكفاح والمقاومة المشروعة للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير والدفاع عن النفس، بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة الذي آلينا على أنفسنا أن نلتزم به بيانا وعملا.

لقد تابعت مملكة البحرين باهتمام التطورات المتلاحقة في أفغانستان، البلد الذي افتقر إلى الاستقرار وعانى من ويلات الحروب لسنوات طويلة، ورحبت بالإجراءات التي اتخذتها حكومة أفغانستان الهادفة لتثبيت دعائم الأمن والاستقرار فيه وعودة الحياة الطبيعية لشعبه. كما أبدت تعاونا كاملا مع اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن بقراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن المراقبة المالية واللوجستية المتعلقة بالإرهابيين، وذلك كان التزاما منها بمفهوم العمل الجماعي في إطار الأمم المتحدة.

لقد أيَّدت مملكة البحرين كافة المبادرات التي اتُخذت بخصوص إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتوطيد إجراءات بناء الثقة في هذه المناطق، ومن بينها إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفي مقدمتها الأسلحة النووية وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وذلك إيمانا منها بأهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وتوجيه مقدراتها وإمكانياتها لتمويل مشاريع التنمية لرفع مستوى المعيشة لشعوبها وتحقيق التنمية والتقدم لدولها. ومن هذا المنطلق، أننا ندعو الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل لتنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الحوار والتسامح بين الأمم والشعوب يحقق التفاهم بينها ويسهم في توطيد السلم والأمن الدوليين. واستنادا إلى هذه القناعة، وتأكيدا لاهتمام البحرين بقرار الجمعية العامة في عام ١٩٩٨، المعنون ''سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات''، استضافت المملكة منتدى فكريا تم تنظيمه بالتعاون مع الحكومة اليابانية، ضُم نخبة من مفكري العالمين العربي والإسلامي والمفكرين اليابانيين تحت شعار ''ملتقى الحضارات''، وذلك في شهر آذار/مارس الماضي، بهدف تعزيز الحوار بين الحضارة الإسلامية والعربية مع الحضارات الأخرى لتقريب وجهات النظر بين الثقافات المتعددة.

وتعزيزا لهذا المنهج، ستحتضن مملكة البحرين الدورة العاشرة لمؤتمر الحوار الإسلامي - المسيحي من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، بهدف تحقيق تفاهم أفضل بين الديانات والثقافات العالمية لتدعيم التفاعل والتبادل بينها حفاظا على المنجزات التي تحققت وتحفيزا لانطلاقة واعية نحو مستقبل تتسارع فيه خطى التعاون لمصلحة كافة البشر دون تمييز.

في الختام، إن القمة العالمية للتنمية المستدامة، التي عُقدت في جوهانسبرغ مؤخرا، كانت فرصة مناسبة لاستعراض وتقييم ما تم تنفيذه خلال السنوات العشر الماضية، وبيان المعوقات والتحديات ورسم الاستراتيجيات وتحديد الأهداف والأولويات للعمل المشترك. ويحدونا الأمل بأن تعمل الدول جميعا على تطبيق ما جاء في إعلان جوهانسبرغ نحو تحقيق التنمية المستدامة والتصدي للتحديات التي تواجه دول العالم، وخاصة الدول النامية، وفي هذا الإطار تؤكد مملكة البحرين مرة أخرى على أهمية التطبيق العملي والفعَّال لما ورد في إعلان الألفية فيما يتعلق بالتنمية ودور المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في دعم الجهود الوطنية في هذا المجال.

إننا نثق في الأمم المتحدة، بعزم شعوبها ودولها، وتوافر الإرادة السياسية والعمل الجاد، قادرة على تكريس الجهود لتحقيق أهدافنا جميعا في سلام عادل ورخاء اقتصادي وعدالة اجتماعية تسود العالم أجمع. وأن من مصلحتنا جميعا العمل بتعاون وتكاتف لجعل منظمتنا المحرك الأساسي لعملنا لتحقيق عالم أفضل يسوده الأمن والسلام والرخاء والعدل لكافة الدول والشعوب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية، دولة السيد فاروق الشرع.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإني لعلى ثقة بأن المناصب التي تقلدتموها في مجالات مختلفة ستسهل من مهمتكم في قيادة أعمال الجمعية العامة وإيصالها إلى أهدافها المنشودة. ونعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلها سلفكم بغية إنجاح أعمال الدورة السابقة.

ولا يسعني إلا أن أوجه التقدير أيضا للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لما يبذله من جهد في سبيل الحفاظ على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ونتمنى له النجاح في مساهماته البناءة لإيجاد حلول عادلة للمشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي. كما أرحب بحرارة بانضمام سويسرا إلى عضوية منظمتنا الدولية بعد انتظار طويل، معربين عن استعدادنا للتعاون معها من أجل تعزيز مبادئ الأمم المتحدة وحماية ميثاقها.

تنعقد هذه الدورة للجمعية العامة بعد مرور عام على هجمات أيلول/سبتمبر، التي انعكست على الأوضاع الدولية الراهنة، وتركت تداعياتها، هنا وهناك، قضايا خطيرة دون حلول ناجعة، وأسئلة كثيرة دون أجوبة شافية. إن حالة الارتباك والغموض والتوتر التي تسود الساحة الدولية اليوم، ناجمة بشكل أساسي عن إحساس غالبية شعوب العالم بفقدان البوصلة نتيجة ما تشهده من نزوع متعاظم نحو ممارسات تتصف بالانفراد والرغبة في الهيمنة واحتكار ثروات الآخرين.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط نموذجا حيا لهذه الحالة. فبعد عقود من النضال الذي خاضته شعوبها للتحرر من الاستعمار والسيطرة الأجنبية، والظلم الذي لحق بها نتيجة رسم الخرائط والحدود المصطنعة بين شعوبها، فإن هذه الشعوب تواجه اليوم هجمة أكثر شراسة وأعتى أثرا مما واجهته في عهود الاستعمار الغابرة.

لقد أدانت الدول العربية الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وأعربت عن تعاطفها مع أسر الضحايا. ومع ذلك، وبعد مرور عام على هذا الحدث الذي ارتبط رسميا بتنظيم القاعدة وحركة طالبان، يستغرب العالم كيف تم نقل وجهة الاتهامات إلى الدول العربية وتهديد بعضها، دون أن يكون لأي منها دور في هذه الهجمات. وتبدو

المفارقة أكثر غرابة عندما يُعزى سبب التهديد إلى وجود بعض عناصر تنظيم القاعدة في بعض هذه الدول، أو أنهم يحملون جنسيتها، في حين، وكما هو معروف ومعلن، أن عناصر تنظيم القاعدة متواجدة في أكثر من ٦٠ بلدا في العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، حسب تصريحات رسمية أمريكية.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، تشهد منطقتنا سلسلة من الحروب والدمار نتيجة نهج إسرائيلي قام على الاحتلال والاستيطان واقتلاع مئات الألوف من الفلسطينيين من ديارهم وأوطانهم. ولقد بذلت الأمم المتحدة جهودا من أجل إيجاد حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي وأصدرت في هذا الشأن مئات القرارات التي رفضت إسرائيل تنفيذها، متحدية بشكل صارخ إرادة المجتمع الدولي، فواصلت احتلالها للجولان والضفة الغربية وغزة وأجزاء من الأراضي اللبنانية.

وعندما أطلقت الدول العربية بالإجماع مبادرتها السلمية في قمة بيروت في آذار/مارس الماضي، ردت إسرائيل على هذه المبادرة باكتساحها لمدن وقرى ومخيمات الفلسطينيين بالضفة الغربية. لقد وصل الاستهتار بالشرعية الدولية حدا أثار استنكار الرأي العام العالمي وغضبه، وخصوصا عندما رفضت الحكومة الإسرائيلية استقبال فريق تقصي الحقائق في مجزرة مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين، مدعية بأن جرائمها ضد الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال هي دفاع عن النفس وحرب ضد الإرهاب، ومستغلة بذلك الحرب ضد طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان.

وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بأن الصمت عن هذا الاستغلال هو استهانة بالقيم الإنسانية قبل أن يكون استهانة بقتل الأطفال الفلسطينيين الأبرياء.

ودون الدخول في تفاصيل وأوصاف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية التي استخدمت فيها أسلحة أمريكية، فإن المخرج من المأزق الذي تعيشه شعوب المنطقة يكمن في حمل إسرائيل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي بلغ عددها ٢٨ قرارا. فلا يُعقل أن يطالب العالم العراق باحترام قرارات مجلس الأمن في حين يساعد البعض إسرائيل على أن تكون دولة فوق القانون الدولي. وإنه لأمر مشروع أن نطالب الولايات المتحدة بأن تنأى بنفسها عن ممارسات إسرائيل العدوانية، وتطبق عليها القانون الأمريكي الذي يقضي بعدم استخدام السلاح الأمريكي في العدوان ضد طرف ثالث. ذلك أنه من المستغرب أن تعتبر الولايات المتحدة إسرائيل في موقع الدفاع عن نفسها في أراضي محتلة ليست لها بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن، ساهمت الولايات المتحدة نفسها في استصدارها منذ تأسيس الأمم المتحدة وحتى الآن.

إن السلام العادل والشامل في منطقتنا لا يمكن أن يتحقق إلا بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

لقد كثر الحديث مؤخرا حول خطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإمكانية حصول إرهابيين دوليين على هذه الأسلحة. وكما هو معروف، فإن هذا الخطر لا ينحصر في منطقة بعينها، بل يشمل مناطق عديدة من العالم. ومن المؤسف أن بعض الأوساط الدولية تركز على دول عربية وإسلامية دون سواها، متجاهلة في الوقت نفسه ما تمتلكه إسرائيل من ترسانة نووية، بالرغم من أن جميع بلدان المنطقة قد عبرت، وعلى مدى سنوات عن استعدادها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية.

وإننا ندعو اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى بذل جهود حثيثة وجادة لجعل منطقتنا خالية من أسلحة الدمار الشامل بإشراف الأمم المتحدة. ونعلن من على هذا المنبر أن الدول العربية مستعدة لإنشاء هذه المنطقة إذا وافقت إسرائيل على إعلان إقامة هذه المنطقة، وشرعت في إخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما فعلت باقي دول الشرق الأوسط، العربية والإسلامية.

إن الأغلبية الكبيرة التي حظيت بها سوريا في انتخابها لعضوية مجلس الأمن تؤكد تقدير هذه الدول لدور سوريا البناء في دعم الأمم المتحدة، انطلاقا من حقيقة أن سوريا كانت دائما في مقدمة الدول التي جعلت من احترام قرارات الشرعية الدولية نهجا ثابتا في سياستها الخارجية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فانزلتر (النمسا).

وإننا نتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة الابتعاد عن الإجراءات الأحادية الجانب، والاعتماد بدلا من ذلك، على العمل في إطار الأمم المتحدة التي تمثِّل الشرعية الدولية.

وفي ضوء ذلك، لا نرى أي مبرر لإشعال حرب جديدة في الشرق الأوسط، ونعتقد جازمين بأن ضرب العراق الذي لم يعد يحتل أراضي الغير، والسكوت عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ العام ١٩٦٧، يمثِّلا الانحياز الأعمى والرؤية المشوِّهة لحقيقة الوضع في الشرق الأوسط.

ولقد التزم المجتمع الدولي باحترام وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. ولا نذكر بأن أحدا شكك بهذا الالتزام. كما نؤكد أنه من حق الشعب العراقي وحده تقرير مستقبله من دون أي تدخل في شؤونه الداخلية. وإن من واجب جميع الدول الأعضاء في منظمتنا، الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. وحرصا على هذا الالتزام، تدعم سوريا استئناف الحوار بين العراق والأمين العام للأمم المتحدة، بغية التوصل إلى حل سياسي يلبي متطلبات مجلس الأمن ويعطي الأمل للعراق بالأمن والسلم ورفع العقوبات المفروضة عنه، لا سيما وأنه اعترف رسميا بدولة الكويت وحدودها الدولية.

لقد عبرت سوريا عن ارتياحها إزاء عدد من التطورات الإيجابية في القارة الأفريقية. ونعبر عن ثقتنا بأن إعلان قيام الاتحاد الأفريقي سيكون له أثر إيجابي على حاضر ومستقبل هذه القارة، وحل المشاكل الملحّة التي تواجهها. وفي هذا المجال، نتطلع بكل أمل إلى تطبيق الاتفاقات التي تم توقيعها مؤخرا بين الأطراف المعنية بإنهاء القتال في أنغولا والكونغو ومنطقة البحيرات الكبرى.

كما تعبر سوريا عن ارتياحها لتزايد تأييد المجتمع الدولي لضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وترحِّب سوريا بالمباحثات التي عقدت، على أعلى المستويات، بين جمهورية كوريا الديمقراطية وجمهورية كوريا، وتعبر عن الأمل في أن يساهم هذا التقارب الذي تم بين الكوريتين في التوصل إلى ما يصبو اليه الشعب الكوري بالطرق السلمية.

وتتمنى الجمهورية العربية السورية أن يستتب السلام والاستقرار في أفغانستان لما فيه مصلحة هذا الشعب الذي عانى طويلا من ويلات الحروب والاقتتال. وتساند سوريا الجهود المبذولة من قِبل الحكومة السودانية للحفاظ على وحدة أرض وشعب السودان الشقيق وتدعو إلى وقف إطلاق النار في جنوب السودان تمهيدا لاستئناف الحوار. وتؤيد سوريا اتفاق عرته الذي توصل إليه الصوماليون، وترى أنه لا يزال يمثِّل الأساس الأفضل لتحقيق المصالحة الوطنية في الصومال.

لا بد في الختام من القول باختصار إن شعوب العالم، في هذا المنعطف الحاد، تمر بامتحانات صعبة، وإن

خيارات الدول، حتى الكبيرة والمتنفذة منها، تضيق أكثر مما تنفرج، وذلك لغياب نظام دولي عادل. ومن المؤسف أن أصوات الذين ينادون بالحرب بدأت تعلو على أصوات الذين يدعون إلى السلام، وأن الذين يغتصبون حقوق الشعوب ويهدرون كرامتها يغيِّبون أصوات المدافعين عن حق الشعوب في أراضيها وحريتها. ولكن بالرغم من هذه الصورة القاتمة، فإن الحق في نهاية المطاف سينتصر على الباطل. هذه هي القراءة الصحيحة لتاريخ الأمم والحضارات لا رجعة إلى الوراء.

إن إيمان سوريا العربية بحقوقها وحقوق الأمم الأخرى لا يمكن أن تهزه أو تنال منه غطرسة القوة. وإننا مقتنعون بإمكانية بناء عالم يعيش فيه الجميع جنبا إلى جنب بأمن وسلام، عالم خال من الهيمنة والاحتلال، عالم تتقاسم فيه الشعوب خيرات كوكبنا وثمار المنجزات العلمية والتكنولوجية لتحقيق الرخاء للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد جاب دي هوب شيفر، وزير الشؤون الخارجية في هولندا.

السيد دي هوب شيفر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): الدخان الذي تصاعد من مكان الانفجار، الذي لا يبعد كثيرا من هنا، قد تبدد. ولكن المساحة الفارغة حيث كان ينتصب البرجان التوأمان ما برحت تبعث القشعريرة في جميع أنحاء العالم. فالأحداث المروِّعة التي حصلت قبل سنة قد انطبعت في ذاكرتنا الجماعية. فما حصل هنا كان هجوما مباشرا ولا سابق له على القيم الدولية: قيم كالاحترام المتبادل والتسامح وسيادة القانون، قيم تشكِّل الأساس الفعلي للأمم المتحدة.

وخلال العام المنصرم أثبت المجتمع الدولي عزمه على تحدي الإرهاب. وهولندا اليوم لا تكرر حرصها على هذه القيم فحسب، لكنها تصر على المسؤولية، الفردية والجماعية في آن، في دعمها وحمايتها. وهذه المسؤولية تتطلب التزاما حقيقيا.

إن الديانات والأعراق والتقاليد تجعل عالمنا متعدد الألوان ومتنوعا. ولكن جميعا، بمعزل عن مظاهرنا المختلفة، لدينا قاسما مشتركا: المبادئ التي نتقيد بها كلنا – أو علينا التقيد بها – بصرف النظر عن معتقداتنا الدينية أو عرقنا. وإن الاحترام المتبادل، وسيادة القانون، وحرية التعبير والحرية الدينية هي من أكثر المبادئ أهمية.

بيد أننا لا يسعنا أن نحصر أنفسنا في تكرار التصريح بتلك المبادئ. إذ أنها، بدون التزام فعلي بها، ستتلاشى بسرعة وتصبح بالتالي كلمات فارغة.

وغني عن القول إن هولندا ثابتة في التزامها: فهي شريك دولي متفان، باختيارنا وبحكم الضرورة على حد سواء، في الأمم المتحدة، وفي الاتحاد الأوروبي، وفي منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمات أخرى، أو في مساعٍ مشتركة مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وإن هولندا ستواصل تكريس نسبة ٠,٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا للتعاون الإنمائي وتحث الآخرين على القيام بالمثل.

وراء هذا الالتزام يكمن الاعتقاد الراسخ بأن ما من بلد يمكن أن يأمل بالنجاح منفردا، في أي مجال من مجالات السياسة العامة. وبهذا الصدد، نقدِّر الكلمات الحكيمة التي أدلى بها الأمين العام كوفي عنان: ”وحتى أكثر البلدان قوة تعلم أنها تحتاج إلى العمل مع بلدان أخرى، في مؤسسات متعددة الأطراف لتحقيق مقاصدها“ (A/57/PV.2). وعليه، نرحب أيضا بقرار الولايات المتحدة الذي أعلنه الرئيس بوش من على هذا المنبر، بالعودة إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ولا ترى هولندا أن مسؤولية الدفاع عن القيم العالمية تقتصر على المستوى الفردي، بل ترى أن هناك مسؤولية مشتركة أيضا في هذا الصدد. ولعلي اليوم أزيد هذه النقطة تفصيلا فيما يتعلق بأربعة مجالات رئيسية قيد النظر، هي تنمية القارة الأفريقية، والهجرة غير المنضبطة، والتهديد المستمر بخطر الإرهاب، والحالة في الشرق الأوسط.

تواصل أفريقيا نضالها من أجل تحقيق التنمية والرخاء. وهي لا تستطيع أن تفعل كل ذلك، ولا يجب أن تفعله، وحدها. فنحن جميعا نشترك في المسؤولية عن القضاء على الفقر وتعزيز الاندماج الأفريقي في العالم.

وما أكثر ما تقترن القارة الأفريقية في أذهاننا بالبؤس وعدم الاستقرار. والواقع أن عدد الصراعات القائمة في البلدان الأفريقية أو فيما بينها قد تناقص. ويشهد إنشاء الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالتزام القارة ذاتها في هذا الشأن. وتعرب هولندا عن ترحيبها الشديد بهذا الاعتراف من جانب القادة الأفريقيين بمسؤوليتهم الخاصة عن بناء قارة تنعم بالرفاهية والسلام. فهذا أمر ضروري حتى نضيف من جانبنا الجهد والموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف. كما أنه يعني أن القادة الأفريقيين عرضة للمساءلة مثلنا جميعا عن إدارتهم وسياساتهم، وعن أدائهم في مجال حقوق الإنسان واحترامهم لسيادة القانون.

وستواصل هولندا الاضطلاع بنصيبها في توفير الموارد الضرورية في شراكة مع البلدان الأفريقية. ونحن من جانبنا لا نرى التعاون الإنمائي مقتصرا على تقديم الأموال، بل نراه أيضا سياسة عامة تحقق التكامل بين تعزيز الحكم الرشيد والأمن والاستقرار. فهل يساعد العالم على التخفيف من حدة الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية في حين أنها في الواقع، جزئيا على الأقل، من صنع الإنسان؟

وتمتد المسؤولية أيضا إلى القطاع الخاص، لا سيما حين يتعلق الأمر بمكافحة المرض الذي يقوّض كافة الجهود الرامية للتنمية، ألا وهو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بيد أن النجاح في الحرب على الإيدز يقتضي أن تلقى الحرب الدعم الكامل من الحكومات الأفريقية. وهذا معناه الاعتراف بالمشكلة وأسبابها، وإجراء مناقشة مفتوحة للاستراتيجيات المحتملة والتصدي للعواقب التي تنجم عن هذا المرض بالنسبة للمجتمع.

أفريقيا تعنينا جميعا. ومشاكلها تؤثر فينا جميعا. إذ يسهم الفقر والصراع وانتهاكات حقوق الإنسان في الهجرة المتزايدة على الدوام. بيد أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على القارة الأفريقية دون غيرها بحال من الأحوال. ويلزم أن نعالجها بطريقة فعالة، بغضّ النظر عما إذا كنا نمثّل بلدان المنشأ أو بلدان العبور أو بلدان المقصد. فالهجرة تجرّد بلدان المنشأ من مورد ذي أهمية حيوية، هو رأس المال البشري. ويمكن أن تشكل للبلدان المجاورة أو بلدان العبور مصدرا لزعزعة الاستقرار. أما بالنسبة لبلدان المقصد فكثيرا ما تخلق مشاكل متعلقة بالاندماج.

وهنا أيضا يتعلق الأمر بالقيم المشتركة. وينبغي أن تبذل الحكومات ما وسعها لتفادي أن يُحرم الناس من كل خيار سوى الهروب من أوطانهم. ويتصدر قائمة الأولويات في هذا الصدد معالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة غير المنضبطة.

ويلزم في الوقت ذاته أن ندعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تستنفد مواردها إلى أقصى حد في التصدي لمشكلة لم تُنشأ من أجلها. وترحب هولندا بالجهود التي تبذلها المفوضية لوضع سياسة عامة متكاملة ترمي إلى إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، مقترنة بإعادة الدمج، والتأهيل، والتعمير، وتنفيذ هذه السياسة. ومن الواضح أنه يتعين

تلاحم هذه الجهود مع الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة الأخرى النشطة في تلك المجالات.

ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق نتائج إلا من خلال نهج متكامل من هذا القبيل على وجه التحديد. وجليّ أنه يتعين استكمال الخليط من المجالات التي تعمل فيها المفوضية فيما يتعلق بالسياسات بمجال الأمن. وهذا أحد الأسباب في أن هولندا مشتركة في عمليات حفظ السلام أو العمليات المماثلة في البوسنة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأفغانستان. ذلك أن الأمن يمثل الاعتبار الجوهري بالنسبة للعائدين إلى ديارهم. وبدون الأمن تبقى إعادة التوطين والإنعاش مجرد آمال طيبة. فالأموال التي تنفق على الأمن أموال أُحسن إنفاقها.

وقد نهض المجتمع الدولي بمسؤوليته على نحو فعال في العام التالي لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فقد تركزت جهوده المشتركة على تحقيق مزيد من الأمن ومزيد من الاستقرار في أفغانستان. وقد تحقق الكثير، فأزيل نظام معادٍ للشعب الأفغاني ولقيمنا المشتركة على السواء. وقد ساعدت جهودنا مجتمعة في وقت لاحق على إقامة حكومة منتخبة والبدء في تعمير هذا المجتمع الممزق.

ولا محلّ للتساهل مع البلدان التي ترفض القيم العالمية، لأن البلد الذي يرفض التسامح يؤيد التعصب. والبلد الذي لا يضمن سيادة القانون يشجع الفوضى والظلم. ولا بد للمجتمع الدولي من مدّ يد المساعدة للبلدان التي لا تستطيع أن تفعل ذلك بنفسها. ويجب أن يحاول إقناع البلدان غير المتعاونة، وأن يكون على استعداد عند الضرورة لاتخاذ إجراء ضد البلدان التي لا تبدي استعدادا لذلك.

وقد أظهرت الهجمات الإرهابية أيضا أن الدين يشكّل لدى البعض للأسف مصدرا يُستلهم لا في وجوه الخير بل لأغراض التدمير. وخطف الطائرات لا يجوز أن يتمخّض عن خطف دين بكامله. ويمكن أن يساعد التعليم السليم وحرية الرأي والتعبير، والحكم العلماني أو التمثيلي على احتواء التطرف الديني. وهنا أيضا تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية فضلا عن مسؤولية فردية عن إعلاء شأن القيم المشتركة وحمايتها.

ونحن بحاجة إلى حوار بين البلدان والحضارات والأديان. ولكننا نحتاج أيضا إلى العمل للتصدي لمصادر الإرهاب الديني.

ولا يتيح لنا هذا الالتزام ذاته خيارا سوى الاستمرار في العمل على تحقيق السلام في الشرق الأوسط. فانعدام الاستقرار هناك، والأخطار الكامنة المتمثلة في التطرف الديني وأسلحة الدمار الشامل تتطلب منا التفاني في العمل المشترك.

ويقع على عاتق مختلف الجهات الفاعلة الكثيرة في الشرق الأوسط واجب مشترك يتمثل في كبح جماح العنف والحد من التطرف. فالاستقرار في المنطقة مصلحة لا تتجزأ، ليس فقط بالنسبة للمنطقة ذاتها بل خارج حدودها بكثير. وتتحمل بلدان المنطقة مسؤولية رئيسية عن كفالة أن يتاح لمواطنيها العيش في حرية وفي بيئة يظلها التسامح والاحترام. غير أن للمجتمع الدولي أيضا دورا يؤديه. وهنا بصفة خاصة ننتظر من مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته عن وضع حد لعدم امتثال النظام العراقي بصفة منتظمة لطائفة عريضة من القرارات السابق اتخاذها. وينبغي السماح للمفتشين بالعودة، وأن يكون ذلك عاجلا لا آجلا. فمصداقية منظومة الأمم المتحدة على المحك.

ولا يمكن التعامل مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بمجرد التركيز على المعركة مع الإرهاب. ويجب أن يتوقف الإرهاب، ليس لما يسببه من الآلام الإنسانية فحسب، وإنما أيضا لأنه يؤدي إلى نتائج عكسية.

وعلى الفلسطينيين أن يسألوا أنفسهم إلى أين أدى بهم هذا العنف؟ ومن جهة أخرى، لا تستطيع إسرائيل أن تؤجل إلى ما لا نهاية المساءلة عن متى وكيف يمكن لها أن تعيش مع جارة فلسطينية جنبا إلى جنب. إن العثور على حل يتطلب التزاما حقيقيا من جانب كل الأطراف المعنية وحوارا عبر الحدود الإقليمية والدينية وغيرها. وهذا يجعلنا جميعا ننشغل بالمسألة.

وأختتم بالقول بما أننا نتشاطر نفس القيم، فإننا نشترك في المسؤولية عن التمسك بها. ويجب أن يحدد هذا الإيمان التزامنا بمواجهة المشكلات التي ذكرتها. وينبغي أن توجه القيم التي نشترك في الإيمان بها تعاملنا بعضنا مع بعض، سواء بين الأفراد أو بين الأمم. ولن نجد القوة للتغلب على خلافاتنا إلا عندما نعترف بما يجمع بيننا. وإن كان لنا أن نختار عاملا واحدا يوضح معنى وجودنا اليوم بعد سنة واحدة من ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فهو ما يلي: إن إيماننا بالحرية والتسامح لن يتزعزع، كما أن اعتزامنا على التمسك بهما لن يضعف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون والمنظمة الدولية الفرانكفونية بغابون، السيد جان بينغ.

السيد بينغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يسر غابون أن ترى السيد كافان يترأس أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، التي تنعقد في وقت أصبحت فيه الحاجة إلى التعاون الدولي لحل مشاكل العالم ضرورية حقا. إن انتخابه اعتراف من جانب المجتمع الدولي بدور بلده، الجمهورية التشيكية، في دعم الحريات والسلام.

كما نعرب لسلفه، السيد هان سبيونغ - سو، عن ارتياحنا لأدائه الممتاز كرئيس للدورة السابقة للجمعية العامة.

ونعرب للأمين العام، السيد كوفي عنان، عن امتناننا وتأييدنا لما يقوم به من عمل بنّاء خدمة للسلام والأمن الدوليين.

وترحب غابون بقبول الاتحاد الكونفدرالي السويسري وقرب قبول تيمور الشرقية في عضوية الأمم المتحدة. وبتزايد عضوية أسرة الأمم المتحدة المجيدة، تتأكد عالمية المنظمة العالمية.

وأود المضي في إلقاء بياني مشبها أعمالنا بالنهر. كل موجة تلاطم الشاطئ لها صفتها، ولكن كل الموجات، تأتي من نفس النهر. وتعبر هذه الموجات عن التعدد ولكن في إطار التناغم، ويمكن تطبيق هذا الوصف على دورات انعقادنا السنوية. فهذه الدورة هي موجهة في نهر الأمم المتحدة العظيم، وهي حلقة جديدة في الإيقاع العالمي. واليوم يستشعر الكثير منا الأمل المشوب بالشكوك.

منذ عامين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عقدنا قمة الألفية في نفس هذه القاعة. وكانت في الواقع نقطة انطلاق لحركة عالمية جديدة نحو المزيد من السلام والرخاء والعدالة واحترام الإنسان. وإذ خيل لنا أننا قد خطونا خطوة عظيمة إلى الأمام نحو بناء مستقبل أفضل لنا جميعا، صعقنا بالهجمات الإرهابية التي ارتكبت هنا على الأرض الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إن هجمات العنف تلك، التي استنكرناها جميعا، حجبت أحلامنا وذكرتنا بالشر الذي يعتلج في صدر كل منا.

كانت غابون من أوائل الدول التي التزمت بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) باتخاذ الإجراءات القانونية لمنع الإرهاب ومكافحته. ورغما عن أن التقدم الذي تحقق منذ ذلك التاريخ في الحملة ضد الإرهاب الدولي تحت إشراف مجلس الأمن كان ملحوظا، فإن ذاك التقدم في حاجة إلى الدعم. لذا يجب المضي في المفاوضات المتعلقة

بإعداد مشروع لاتفاقية عامة حول الإرهاب الدولي بغية الموافقة عليها بسرعة. وبنفس الروح، سنكمل اختتام المناقشات الدائرة حاليا بشأن إبرام اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي الإطار القانوني الدولي ضد الإرهاب.

إن سحابة الشك المخيمة فوق أمننا الجماعي تزداد سوادا بسبب الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية. ومن المؤسف أن نلاحظ أن تجدد العنف في الشرق الأوسط يهدد كل الجهود السابقة بخطر الفشل. وعلى المجتمع الدولي أن يعبئ نفسه لإعادة إيقاد شعلة السلام في تلك المنطقة التي أرهقها العنف المستمر لعقود عديدة. وتشجع غابون الجانبين على مواصلة الحوار والتفاوض بغية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يؤكدان الحاجة إلى تعايش الدولة الفلسطينية مع الدولة الإسرائيلية، مع احترام حدود آمنة معترف بها دوليا.

كذلك تؤمل غابون في أن تساعد المناقشات الحالية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية على التخفيف من التوترات القائمة بين البلدين.

وتدلل التطورات الإيجابية في الحالة العامة لأفريقيا على عودة القارة تدريجيا إلى طريق السلام والاستقرار والوحدة. وتتوارى بصورة متزايدة صراعات الحروب الأهلية ليحل محلها إدراك أفريقي يصحبه التصميم على انتشار مُثل السلام وعلى تكريس أنفسنا للتنمية. وموجة الأمل هذه قد بررتها التطورات الأخيرة وخاصة في منطقة البحيرات الكبرى. ونحن موقنون بأن هذا التقدم سيمنح عملية السلام في تلك المنطقة زخما. ولذا نعتقد أن الوقت قد حان لانعقاد مؤتمر دولي في المنطقة لكي نكرس السلام هناك.

إلا أن ذلك التقدم الذي تحقق في تسوية الخلافات في أفريقيا يجب ألا يعمينا عن الحالة في أنغولا وليبريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو، التي تواجه الآن مصاعب جمة وخاصة في مجال المساعدات الإنسانية وإحلال السلام والأمن الداخليين بعد زعزعة أحدثتها سنوات من الصراع. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم يد الدعم إلى جهود الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلدان للحيلولة دون ترديها مرة أخرى في مسلسل العنف.

وتثير الحالة الاقتصادية والاجتماعية العالمية القلق. ولم تثمر بعد الالتزامات التي تعهدنا بها في قمة الألفية والتي تكررت في المؤتمر الدولي في مونتيري بصدد تمويل التنمية. إن العولمة التي كنا نظن أنها ستسمح لكل البلدان بالاندماج الودي في المجتمع الدولي من خلال عملية تحرير التجارة لم تحقق النتائج المتوخاة بعد. وعلى النقيض، فإننا نلاحظ تزايد التفاوت الاجتماعي واتساع الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.

إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية، لا سيما في مجال توطيد الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم السديد، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة وإدارتها الرشيدة، لم تصل بعد إلى مستوى الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو في هذا الصدد، ويشهد على ذلك التقلص الدائم في الموارد الخارجية المكرسة للتنمية وانخفاض الاستثمارات الأجنبية. يضاف إلى ذلك زيادة المشروطيات والحواجز التجارية الأخرى التي قد تبقي تلك البلدان في حالة ركود اقتصادي واجتماعي دائم.

ويبرز ثقل عبء الديون من بين العناصر التي تسهم في تفاقم تلك الأوضاع. وفي حقيقة الأمر، فإن العديد من البلدان النامية، بما فيها غابون، تكرس حوالي نصف موارد الميزانية لسداد ديونها، بينما يتعين عليها في الوقت نفسه أن تجد حلولا للمشاكل العديدة التي تعرقل تنميتها. ولدينا اقتناع راسخ بأنه من خلال تخفيض مديونية بلداننا إلى مستوى يمكن تحمله، يمكننا أن نخصص مزيدا من الموارد لأولويات مثل التعليم العام والصحة والإسكان وتخفيض

الفقر وإدارة البيئة. ونأمل أن يتحقق قريبا الوعد الذي قطعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتوسيع الآليات الحالية لتخفيف الديون كي تشمل بلدانا نامية أخرى – بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، مثل غابون.

وبغية الاستجابة لتلك الشواغل أطلقت أفريقيا مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، وهي برنامج إنمائي حقيقي يقوم على أساس الحكم السديد، واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والسلم والأمن، بوصفها شروط مسبقة تهيئ لانتعاش القارة اقتصاديا. وهذا البرنامج يتطلب دعما فاعلا من جانب المجتمع الدولي. وبوسع الأعضاء أن يفهموا ببساطة لماذا تعلق البلدان الأفريقية آمالا كبيرة على المناقشة التي ستخصصها الجمعية العامة لهذه المبادرة غدا، ١٦ أيلول/سبتمبر، والتي سيشارك فيها رئيس جمهورية غابون.

وتمثل الملاريا وأمراض أخرى، وفي المقام الأول، مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، عراقيل رئيسية لتنمية أفريقيا قد تحرم القارة في النهاية من جانب كبير من قدراتها البشرية. ويسرنا أن سيدات أفريقيا الأُوَل قد تداركن خطورة هذه المشكلة فقمن، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، بإنشاء منظمة لمكافحة الملاريا ووباء الإيدز، أطلق عليها منظمة سيدات أفريقيا الأُوَل لمكافحة الإيدز. ونحن مقتنعون بأن هذا الهيكل الجديد – الذي ترأسه السيدة الأولى في غابون، السيدة إديث لوسي بونغو، التي عرفت بتفانيها وديناميتها، سوف يكمل مساعي الدول الأفريقية في مجال مكافحة هذه الآفة. كما نتوقع قيام المجتمع الدولي بعمل نشط يُكَمِّل جهودنا لمكافحة هذا الوباء

وصون النظم الإيكولوجية العالمية من الأمور التي تشغل بال العالم. وقبل أسابيع قليلة، اجتمع رؤساء الدول والحكومات في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ورغم ما تولَّد عن هذا المؤتمر من زخم، فإنه لم يؤد إلى تخفيض المخاطر التي تواجهها بيئتنا. ونرى أنه في ضوء الافتقار إلى التقدم في تنفيذ توصيات المؤتمرات المعنية بالبيئة التي نظمت خلال العقد الأخير، بات من الأمور التي تزداد إلحاحا أن تنفذ الدول جدول أعمال القرن ٢١ والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة.

وغابون من جانبها، قامت من فورها بإنشاء منطقة متنزه وطني تغطي نسبة ١٠ في المائة من أراضينا الوطنية. وتقدم تلك المناطق المحمية دليلا على إسهامنا في عملية حماية التوازن الإيكولوجي العالمي بشكل عام وإدارة الغابات الاستوائية الأفريقية الكبيرة وصونها بشكل خاص. ولذلك، نرحب بالمبادرة التي تقدم بها وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد كولن باول، في جوهانسبرغ، والتي تهدف إلى حماية الحيوانات والنباتات في بلدان حوض نهر الكونغو.

إن الاتجاهات الإيجابية في العالم لا يمكن تأمينها إلا في بيئة مؤسسية تحمل سمة العالمية. والأمم المتحدة، في رأينا، تجسد مثل هذه البيئة، حيث ينبغي أن يكون هناك تعاون متعدد الأطراف حقا، وأن يقوم على العدالة والمساواة والتضامن ومشاركة الجميع. ومن الجلي أن الأمم المتحدة تحتاج إلى إصلاحات، كيما تصبح مركزا عالميا للتفاعل والحوار. ولا سبيل إلى تجنب تلك الإصلاحات التي ننادي بها منذ سنوات، إذا أردنا الديمومة لوجود الأمم المتحدة، التي تزايدت عضويتها باطراد منذ إنشائها في عام ١٩٤٥. ويجب أن يستند إصلاح المنظمة إلى التأكيد مجددا على مقاصد الميثاق وأهدافه، وفي مقدمتها السلم والأمن الدوليين.

لقد أكدت محكمة العدل الدولية في فتوى أصدرتها في عام ١٩٤٩ بشأن بعض نفقات الأمم المتحدة، إن من

الطبيعي أن نعطي الأسبقية للسلم والأمن الدوليين، لأن الأهداف الأخرى لا يمكن إدراكها ما لم يتم تلبية هذا الشرط الأساسي. والسلم والأمن الدوليان هما الشرطان المسبقان للتنمية، التي تعد، بدورها، وسيلة لتهيئة الاستقرار والرفاه اللازمين لضمان علاقات ودية مسالمة بين الأمم.

الأمم المتحدة ملك للبشرية. وقد وُلِدَت عن إدراك لأهوال الحرب العالمية الثانية، التي شاركت فيها جميع الشعوب، بما في ذلك الشعوب الإفريقية. ونود أن نرى أفريقيا وهي تقوم بدور أكثر أهمية في إطار المنظمة، ولا سيما في مجلس الأمن، من خلال إعطائها مقعدا دائما واحدا على الأقل تتمتع الدولة التي تشغله بنفس الامتيازات شأنها شأن الأعضاء الآخرين الذين يتمتعون بنفس المركز. وفضلا عن ذلك، فقد اعترفت الأمم المتحدة بأفريقيا بوصفها إحدى الأولويات القصوى، ونحن مقتنعون بأن إنشاء مكتب داخل الأمانة العامة يُعنى حصرا بالمسائل الأفريقية سيعالج أوجه القصور التي لاحظناها في تنفيذ البرامج السابقة المخصصة لأفريقيا، مثل برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

إن عملنا الجماعي من أجل التنمية لن يكون ناجعا إن لم نجعل من الحوار والتعاون أدوات للتضامن العالمي القائم على تعزيز الشراكات. وعلينا اليوم أن نؤكد أننا جميعا ننتمي إلى بشرية واحدة وأن نبلور المعالم الجديدة لمصيرنا الجماعي، فإن لم يحدث ذلك اليوم، فلن يحدث أبدا. وبذلك، يمكننا أن ننهل من نهرنا المشترك، الأمم المتحدة، الموارد التي ستمكننا من أن نبني بكل أمل وثقة عالما أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنطونيو مارتينز دا كروز، وزير الشؤون الخارجية في البرتغال.

السيد دا كروز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): إن جدول الأعمال الدولي تغير إلى الأبد نتيجة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فالتحدي الماثل أمام الأمم المتحدة كان، ولا يزال، نفس التحدي الذي يواجه كل عضو من أعضائها: كيف يمكن التعامل بأفضل صورة مع تلك التغييرات ؟ وقد أصبحت المكافحة الدولية للإرهاب بذلك أولوية قصوى بالنسبة لنا جميعا. ولم تعد مجرد مكافحة ضد أفراد يتآمرون لقتل الأبرياء؛ بل أصبحت، في حد ذاتها أيضا مكافحة من أجل احترام الحياة البشرية والكرامة الإنسانية، وقيم الحرية والتسامح والديمقراطية ومن أجل حل الصراعات سلميا.

وكرست الأمم المتحدة أعضاءها فورا للكفاح من خلال رد فعل عاجل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، اللذين أكدا أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية كانت تهديدا للسلم والأمن الدوليين واتخذا قرارا يبعث بإشارة قوية لافتة للنظر، وسرعان ما حذت منظمات دولية أخرى نفس الحذو، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكما يعلم الأعضاء، ترأس البرتغال حاليا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد وضعنا مكافحة الإرهاب في صدر جدول أعمال المنظمة. وبوصفي الرئيس الحالي، فإنني أعمل على وضع ميثاق أوروبي يُعنى بمنع الإرهاب ومكافحته بغية اعتماده في الاجتماع الوزاري الذي يعقد في البرتغال في كانون الأول/ديسمبر القادم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماهر السيد (مصر)

ولكن الأمم المتحدة في موقف فريد تنسق منه وتعزز رد فعل المجتمع الدولي للإرهاب. وعلينا أن نثبت أننا لا نتطلع جميعا إلى عالم يمكن فيه للإنسانية أن تعيش دون خوف فحسب، بل إن هذا هو أحد الأهداف التي يمكن

تحقيقها أيضا. ونثق بأن مجلس الأمن والجمعية العامة سيرقيان إلى مستوى مسؤولياتهما في ذلك الصدد. فالتقاعس عن ذلك من شأنه أن يلحق أبلغ الضرر بمصداقية هذه المنظمة.

(تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية)

وفي نفس الوقت الذي يتصدى فيه العالم للإرهاب، وهو التحدي الجديد، تبقى التحديات القديمة. فالشرق الأوسط يتطلب دينامية سلام جديدة. وتطور قضية العراق يستلزم بالضرورة الاحترام المطلق لقرارات مجلس الأمن والعودة غير المشروطة لمفتشي الأمم المتحدة. إننا نرى أنه كثيرا ما تعرض المشكلة المتعلقة بالعراق عرضا خاطئا، وهو أن العراق يشكل خطرا على الأمن الدولي وبالتالي يجب ممارسة الضغط عليه وليس على الأمم المتحدة أو على بلد بعينه. فالعراق هو الذي يتقاعس عن الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. وهدفنا هو أن ننهي التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل. فالأمم المتحدة وأعضاؤها لا يمكنهم ولا يجوز لهم أن يواصلوا تحمل الانتهاك المتواصل لقرارات مجلس الأمن. وبالتالي ينبغي للمجتمع الدولي أن يعلم كيف يتصرف بفعالية، كما يجب عليه أن يكون صارما بصفة خاصة فيما يتعلق بهذه القضية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يصدر على الفور بيانا عن تقاعس العراق عن الامتثال لقرارات المجلس وعن التزامات العراق. والأمر متروك الآن للعراق لكي يغتنم هذه الفرصة ويتعاون مع الأمم المتحدة. ولكن إن أصر العراق على عدم الامتثال الكامل لقرارات المنظمة في إطار زمني يجري تحديدة، فيجب على المجتمع ألا يستثني أي بديل أو أي خيار.

من ناحية أخرى، هناك قصتا نجاح من العام الماضي تستحقان إشارة خاصة. أولا، جرى تحقيق السلام في أنغولا ويبدو أنه لا يمكن أن ينتكس. وستواصل البرتغال العمل مع حكومة أنغولا ومع القوى السياسية على تنفيذ بروتوكول لوساكا بشكل كامل. ولا بد للأمم المتحدة من أن تسهم في هذه العملية. والمساعدة الإنسانية ذات أهمية حيوية من أجل توطيد عملية السلام. ومن المؤكد أن هذه الخطوات إلى جانب الانتخابات الحرة والإطار الاقتصادي الحديث، ستعزز السلام والديمقراطية في ذلك البلد.

ثانيا، يمثل إعلان استقلال تيمور الشرقية في ٢٠ أيار/مايو نجاح شعبها ونجاح الأمم المتحدة، ومن كافحوا من أجل ذلك الاستقلال. وستعلن الجمعية العامة قريبا قبول تيمور الشرقية عضوا جديدا. ووجود تيمور الشرقية المستقلة داخل الأمم المتحدة يدغدغ مشاعر الشعب البرتغالي، الذي آمن دائما بحقوق شعب تيمور الشرقية وبعدالة قضيته. إن تيمور الشرقية بدأت من نقطة الصفر. وعلى المجتمع الدولي الآن أن يواصل دعمه لها حتى لا تضيع فرصة التغلب على التحديات التي يواجهها هذا البلد الفتي.

أنتقل الآن إلى عدد من المسائل الأخرى ذات الأهمية. إن البرتغال، بوصفها من الأطراف المؤسسة للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تعتقد أن انتخاب أول فريق من القضاة سيشكل خطوة حاسمة صوب مصداقية المحكمة والأداء الفعال لها. ولا بد لهذه المؤسسة ولأدائها المنتظم أن يكونا من معالم المسرح الدولي.

والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تؤكد اهتمام البلدان الأفريقية بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلا عن التنمية الاقتصادية المستدامة واندماج القارة ضمن العولمة الاقتصادية. والبرتغال، إذ تأخذ هذه الاهتمامات في الحسبان، ستنظم المؤتمر القادم بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، الذي سيعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتشكل أفريقيا أولوية بالنسبة لنا. ولهذا، ندعم المبادرات الداعية إلى تعزيز السياسات الإنمائية واقتصادات تلك القارة المنسية.

أخيرا، نرحب بانضمام سويسرا إلى عضوية الأمم المتحدة. ومن المؤكد أن وجود الاتحاد السويسري سيعود بالنفع على أعمال الأمم المتحدة.

(تكلم بالانكليزية)

الأسلوب الذي يتصدى به العالم للتحديات الجديدة سيكون أفضل دلالة على أن الأحداث التي وقعت قبل عام أسفرت عن انتصار للمجتمع الدولي. فهناك عالم أكثر أمانا يقام من بلدان تتمتع بالأمن وتمثل جميع شعوبها وتعيش في سلام. هذا هو الأسلوب الذي سيُقضى به على الإرهاب في نهاية المطاف، ومن ذلك سيبزغ تدريجيا النظام الدولي الجديد.

ولا يمكن أن ينظر إلى الأمن بعد الآن، نظرة عسكرية صرفة أو من ناحية الدفاع عن الأراضي. ولا بد من أخذ عدة عوامل في الاعتبار: التطوير واسع النطاق لأسلحة الدمار الشامل؛ وانتشار التهديدات الأخرى، مثل تدهور البيئة وانتشار الأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمجاعات والهجرة عبر حدود الدولة؛ والعوامل التي تؤثر على قدرة كثير من الدول على التصدي لتحديات العولمة. وبالتالي، لا يمكن لأية دولة – مهما بلغت قوتها – أن تتمتع بالاكتفاء الذاتي، ولا يمكن حتى لأعظم بلد أن ينجز كل شيء بنفسه. فالتعاون المتعدد الأطراف مفتاح المستقبل. وإن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة يجب أن يكون تنفيذ هذا التعاون بأسلوب عملي متسق.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلادزيمرز سيموزفيدز، وزير الشؤون الخارجية في بولندا.

السيد سيموزفيدز (بولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ السيد يان كافان على انتخابه لرئاسة هذه الهيئة. وأود أيضا أن أعرب مرة أخرى للأمين العام كوفي عنان عن عظيم تقديري وأن أطمئنه على مؤازرتي له.

ترحب بولندا بين ظهرانينا مع الرضا بسويسرا، أحدث عضو في الأمم المتحدة، كما تتطلع إلى الترحيب قريبا بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية.

الشاعرة البولندية فيسلافا تشيمبورسكا، الحائزة على جائزة نوبل، أهدت العبارات التالية لضحايا ١١ أيلول/سبتمبر:

”سقطوا من الأعالي مشتعلين ... ولا يمكنني أن أفعل لهم إلا شيئين – أن أصور تحليقهم وأن أترك الجملة الأخيرة ناقصة ...“.

وأعتقد أن كلا منا ممن سافروا إلى هذه المدينة الباسلة يشاطروننا هذه التأملات. ولا بد أن نكون جميعا قد سألنا أنفسنا عما يتوقع منا وعن مكاننا اليوم وعن الالتزامات التي يتعين علينا الوفاء بها لضمان ألا يتكرر الرعب. ولا شك في أن ١١ أيلول/سبتمبر كان صيحة لنا جميعا كي نستيقظ. وقد لا يكون قد غير الدنيا ولكنه بالتأكيد غير طريقة نظرتنا إليها من أساسها. والتاريخ يلقي على كاهلنا من جديد مسؤولية مواجهة التحدي لنجعل العالم من ورائنا أكثر أمنا وأحسن حالا للأجيال المقبلة. ولكن نقول عندها، أليس هذا حقا هو سبب وجودنا هنا؟

لقد تطرق زملاء كثيرون إلى هذه القضية في الأيام الأخيرة. وللرسالتين الموجهتين هنا قبل أربعة أيام من الأمين العام، كوفي عنان والرئيس جورج دبليو بوش أهمية خاصة. فنحن في هذا الصدد نؤيد الرأي الذي أعرب عنه عدد من المتكلمين الآخرين، وخاصة رئيس وزراء الدانمرك، السيد أنديرز فوغ راسموسين الذي تكلم بصفته رئيس الاتحاد الأوروبي.

الأمم المتحدة تقف اليوم في مفترق طرق، وعليها أن تختار أحد طريقين. فإما أن نجد القوة الداخلية التي نواجه بها التحدي ونثبت أن الأمم المتحدة أكثر من مجرد محفل

للمناقشة، وإما أن نفقد المصداقية إلى الأبد. ومرة أخرى يتوجب علينا، كما كان الحال عند إنشاء المنظمة قبل نصف قرن أو يزيد، أن نتناول قضية الأمن بكثير من الجدية، لا سيما وأن الإرهاب قد أضاف إليه بعدا جديدا.

وباعتبار بولندا من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، فهي سوف تواصل دعم كل الجهود الرامية إلى الحفاظ على الوضع الفريد للمنظمة. ونحن نوافق تماما على ما قاله الأمين العام من أننا لا يمكن أن ننجح إلا إذا استفدنا من المؤسسات المتعددة الأطراف فائدة كاملة. كما أننا نؤيد موقف الرئيس بوش من أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تكون فعالة وناجحة ويتعين إنفاذ قراراتها. ونحن على يقين من أن مجلس الأمن يجب أن يستجمع القوة الكافية، في أقرب وقت، لتمهيد الطريق لعملية صنع القرار في الأمم المتحدة بهدف اتخاذ إجراء ملموس. فالهامش، في هذه المرة، ضيق جدا. وهذا اختبار لا بد أن يجتازه المجتمع الدولي بنجاح. وإذا فشل فسوف يقوض سلامة الأمم المتحدة وأمن العالم أجمع.

وأرى أن أنسب شعار لأفكاري بشأن مستقبل الأمم المتحدة هو الوارد في تقرير الأمين العام بشأن الألفية. فقد جاء فيه:

> ”لو أراد المجتمع الدولي أن ينشئ ’أمما متحدة‘ جديدة غدا فإن بنيانها سيكون يقينا مختلفا عن الأمم المتحدة التي لدينا اليوم“. (A/54/2000، الفقرة ٣٥٢).

وسيكون من شدة سوء الطالع أن يدخل تقرير الألفية وخاصة ما خلص إليه فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة وإصلاح المنظمة، طي النسيان. فالأمم المتحدة وحدها، بما لها من شرعية استثنائية تنبع من الطابع العالمي لعضويتها ولولايتها، هي التي تستطيع حقا، بل وينبغي لها، أن ترقى إلى مستوى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. ولكن لكي يتم هذا يتعين أن توجه أوامرها وقواعدها وأدواتها نحو احتياجات اليوم وتهديدات الغد.

وينبغي أن ننظر في إعداد وثيقة لا تكون مجرد مشروع تنقيح للميثاق ولا ملحقا له. وما أقترحه الآن هو أن نبذل محاولة للإقرار بالواقع الجديد وسلوك طريق جديد. ولست بحال مبتدعا ولا محددا للأولويات؛ حين أنادي بهذا. فميثاق الأطلسي وميثاق الأطلسي الجديد ووثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ وميثاق باريس لعام ١٩٩٠ بشأن أوروبا جديدة، كلها موجودة من قبل. وبعبارة أخرى فإن تعديل ولاية المنظمة لتصبح مُلبية للاحتياجات الجديدة دون تنقيح فعلي لوثيقة تأسيسها قد أصبح فعلا على المحك.

وثمة شعور عام بأن بعض أحكام ميثاق الأمم المتحدة أصبحت بالفعل حبرا على ورق. وهذا ينطبق على جوهر تلك الأحكام وعلى الحلول الإجرائية التي تقترحها. وقد أكمل بعض أحكام الميثاق وأجهزته المهام المنوطة بها وأصبحت الآن من النوافل. غير أن المنظمة تحتاج فعلا إلى آليات جديدة تسيّر عمليات حفظ السلام. ومن المحال أن نعي السبب في احتفاظنا بعبارات عن ”دول معادية“ بينما تفتقر الأمم المتحدة إلى نظم للتصدي السليم للمشاكل المتصلة بتدخلاتها الإنسانية. وثمة تقبل عام لضرورة رسم خطوط واضحة تحدد مجالات المسؤولية الجديدة لعدد من الأجهزة الهامة في الأمم المتحدة.

إن قيم الأمم المتحدة ومقاصدها ومبادئها، المنصوص عليها في ديباجة الميثاق ومادتيه الأولى والثانية لم تفقد أهميتها. فلقد صمدت أمام تجارب الزمن. ومن الوثائق التي يمكن اعتبارها فصلا جديدا من أعمال الأمم المتحدة في فجر القرن الحادي والعشرين وثيقة يمكن أن تقدم زخما جديدا لمبادئ الأمم المتحدة وأجهزتها وآلياتها وتجعلها أكثر استجابة

للاحتياجات والتحديات التي تهيمن على حياة المجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أذكر أربع مجموعات من المشاكل التي ينبغي بحثها، وأبدأ بالتهديدات الجديدة للأمن.

إن الميثاق يشير إلى التهديدات التي تثيرها الدول عادة. وأحكام الميثاق المتعلقة بمجلس الأمن وتكوينه وأدواته فضلا عن الفصول الأخرى المتصلة بالأمن أصبحت كلها غير كافية. وهذا الواقع تقره التطورات العديدة في السنوات الأخيرة، بما فيها اعتداء ١١ أيلول/سبتمبر وعواقبه.

ثم يوجد فقر مدقع، يظهر جليا في كثير من أنحاء العالم؛ وتخلف إنمائي مزمن؛ وأمراض متوطنة؛ ونقص في التعليم والرعاية الطبية؛ وفوارق تتعمق في أحوال المعيشة والمعايير الإنمائية. وهذا كله غير مقبول سياسيا وأخلاقيا.

وتشكل حقوق الإنسان وسيادة القانون، والديمقراطية، وصلاح الحكم، والمجتمع المدني، المجموعة الثالثة من المشاكل التي أفكر فيها.

أما المجموعة الرابعة فتتألف من مواضيع تتصل بالتنمية المستدامة. وهي تتمحور حول حماية موئل الإنسان الذي لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري، وحول حماية التراث الإنساني المشترك.

وعلاوة على ما سبق، لا بد من توسيع نطاق مبادئ الأمم المتحدة القائمة حاليا أو تطوير مبادئ جديدة كي تواصل المنظمة أعمالها وفق الأبعاد الثلاثة التالية وهي: توكيد مظاهر التعددية في عمل الأمم المتحدة بالتوفيق بين اتساع التمثيل والعمل الجماعي من ناحية والفعالية من ناحية أخرى؛ والأخذ بمنهج الإنابة في إنجاز المنظمة بتحسين الاستفادة من الوسائل والموارد المتاحة للدول الأعضاء، وخاصة ما يتعلق بالترتيبات الإقليمية للأمم المتحدة؛ وأخيرا، في مجال إشراك الكيانات غير الحكومية بما في ذلك رأس المال الخاص، في عمل الأمم المتحدة بطريقة لا تنتقص من الطابع الديمقراطي للمنظمة ولا تضيّع طابعها الحكومي وكفاءتها الإدارية، مع زيادة مواردها وفعاليتها.

ولعلي أقول إن أي بلد أو مجموعة بلدان أو وكالة إقليمية تستوفي معايير المنظمة لن تستطيع معالجة مجموعة المشاكل كلها، التي يتعين على المؤسسة حلها. وقد نرغب، رهنا بالمشاورات السليمة التي تشمل أعضاء المنظمة والأمين العام، في أن نؤسس ”مجموعة حكماء“ تضم الشخصيات المبرزة. وتقوم هذه المجموعة بصياغة وثيقة ملائمة تستعرضها الدول حينذاك وتقرها. وينبغي أن تكون تلك الوثيقة ملزمة سياسيا بطبيعتها مما يجعلها مكملة للأساس القانوني الوارد في الميثاق، وتكون منبرا لأعمال الأمم المتحدة على مدى العقود المقبلة.

وينبغي أن نفكر في المستقبل ونعمل على أساسه ولكن دون أن نغفل إنجازات الحاضر. فسن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أحد هذه الإنجازات. لأنه يفتح صفحة جديدة في العلاقات الدولية والقانون الدولي. وتود بولندا أن تصبح المعاهدة المنشئة للمحكمة إحدى أهم الوثائق العالمية. ونثق بأن من الممكن حل الاختلافات القائمة بين المواقف والآراء عن طريق الحوار والتنازل، وفقا للقانون الدولي. وعلينا أن نعمل بحيث لا نخيب الآمال والتوقعات التي علقها المجتمع الدولي على المحكمة.

منذ عام، تكاتف العالم بأكمله في مثال غير مسبوق لإظهار التضامن. واليوم، ازددنا إدراكا لمصدر وطابع التهديد. ونحن أيضاً أكثر قدرة على التعامل معه. وقد انضمت بولندا إلى الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب. وجنودنا منتشرون الآن في أفغانستان، جنباً إلى جنب مع زملائهم من البلدان الأخرى، وهم يبذلون قصارى جهودهم لتعزيز الأمن هناك، والمساعدة على انتشال البلاد من الأنقاض والدمار اللذين أصابا البلاد من جراء عقدين من الحرب والصراع الداخلي.

وهذا بالنسبة لنا طبيعي، ولكن لا يمكن أن نتفادى أن نطرح على أنفسنا سؤالا عما إذا كنا اليوم أقرب إلى تحقيق المثل العليا التي بدأنا العمل من أجلها منذ نصف قرن. ولدينا الآن فرصة أخرى لتنشيط التضامن والعمل معاً من أجل قيم لا تقدر بثمن بالنسبة لنا وبالنسبة للأجيال القادمة. دعونا جميعا ننشئ محوراً للخير يعيد المعنى الحقيقي للمصطلح الذي نفخر به جميعاً، الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لسعادة السيد لوفسانغين إردنشولون، وزير الشؤون الخارجية في منغوليا.

السيد إردنشولون (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب منغوليا ترحيبا من كل قلبها بأحدث عضو في أسرة الأمم المتحدة، سويسرا، البلد الذي له ارتباط طويل بالأمم المتحدة بوصفه ثاني أكبر مقر لها. ونتطلع أيضاً إلى الترحيب بتيمور الشرقية، أحدث أعضاء المجتمع الدولي.

منذ أكثر من عامين بقليل، وفي مؤتمر قمة الألفية التاريخي الذي انعقد هنا في نيويورك، جدد قادتنا التزامهم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة حتى تستطيع هذه الهيئة العالمية الفريدة من نوعها التصدي بفعالية للتحديات الهائلة للقرن الجديد، بل وللألفية الجديدة.

وقد تم اتخاذ بعض الخطوات الهامة لكي تتكيف الأمم المتحدة مع الحقائق الدولية المتغيرة، بغية ضمان القيام بمهمتها بطريقة تتسم بالكفاءة في عصر العولمة. ومع ذلك، فإن عملية الإصلاح، وخاصة عملية إصلاح مجلس الأمن، تميل إلى التباطؤ، ومن ثم هناك حاجة واضحة إلى اتخاذ تدابير ملائمة لإسراع بها. وتؤيد منغوليا إحداث توسيع عادل ومنصف لمجلس الأمن وإضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية من خلال تدعيم انفتاح وشفافية عمل مجلس الأمن وتوسيع دور الجمعية العامة، على نحو ما كان متوخى في ميثاق الأمم المتحدة.

وظلت الأمم المتحدة تؤدي دورا أساسياً في تكثيف جهود مجتمع العالم الهادفة إلى بلورة رد فعل جماعي على الإرهاب العالمي، وإلى المساعدة للتوصل إلى المصالحة الوطنية وبناء عملية سلام في أفغانستان بعد مرحلة الطالبان، وإلى المساعدة على بزوغ دولة تيمور الشرقية وإلى المساعدة على إدخال النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ. وأدت الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه في تمهيد الطريق للتوصل إلى توافق الآراء في الدوحة ومونتيري وروما وجوهانسبرغ والتي كانت جميعها خطوات مهمة على الطريق المؤدي إلى تحقيق أهداف مؤتمر الألفية للتنمية.

ومع ذلك، فهناك الكثير الذي ينبغي أن نفعله للمحافظة على التقدم المحرز، والوفاء بالتزاماتنا وتجنب حدوث نكسات للسلام والأمن الدوليين في بيئة اليوم المتفجرة. وقد أظهرت الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر أن هناك حاجة لتغيير مفهومنا عن الأمن. فزيادة الأسلحة وتخصيص موارد أكثر للقوات العسكرية لا يعنيان بالضرورة زيادة الأمن. ولم يعد الأمن محصورا في حدود دولة واحدة أو حتى مجموعة من الدول. ووحدة الأمن العالمي هذه تجعل التعددية سمة اليوم. وعلى حد تعبير الأمين العام، علينا جميعاً التسليم بأن الأمن العالمي اليوم هو أمننا القومي ولنسلم أيضاً بأن ضمان أمن الفرد يجب أن يكون في قلب شواغلنا. ومفهوم الأمن البشري يبرهن على أهميته على نحو متزايد.

لقد شهد العام الماضي تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين. وما تبقى منها لا يزال يشكل خطرا على المجتمع الدولي.

وفي أفغانستان، تساعد الأمم المتحدة الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية إلى إعادة التأهيل والتعمير والتنمية. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا إذا مارست حكومة الرئيس قرضاي سيطرة فعالة على البلد بأسره.

والموقف المتفجر السائد في الشرق الأوسط يشكل مصدر قلق خاص لنا. وهو يتطلب جهوداً متواصلة تستهدف التوصل إلى حل عادل وشامل للمشكلة. وتدعم منغوليا جهود الجماعة الرباعية وبلدان المنطقة الرامية إلى إيجاد سبل لتسوية سلمية للصراع الذي طال أمده في المنطقة. وإن عقد مؤتمر دولي لاستعراض التدابير الفعالة لتحقيق مثل هذه التسوية سيكون، من دون شك، خطوة في الاتجاه الصحيح.

وترى حكومتي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل كل جهد ممكن ليؤكد للعراق ضرورة الامتثال لقرارات مجلس الأمن، كخطوة أولى، والقبول غير المشروط لعمليات تفتيش الأسلحة. ولا يستطيع المجتمع العالمي ألا يحرك ساكنا في مواجهة التحدي السافر لقرارات مجلس الأمن الملزمة.

العالم لا يواجه خطر تصعيد التوتر في عدة مناطق فحسب، بل يهدده أيضا نقص الأمن البشري الناجم عن فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالالتزامات الحيوية التي أبرمها خلال التسعينات. وقد ناشد رئيس وزراء بلادي، في خطابه أمام الجمعية العامة في العام الماضي، المجتمع الدولي أن يجعل العقد الأول من هذا القرن الجديد عقد تنفيذ وتعاون لتحقيق عالم أكثر أمنا وأفضل حيث أننا لا يمكننا تحمل عواقب الفشل خلال عقد آخر إذا كنا جادين فيما يتعلق بضمان الأمن البشري. ولا يمكننا تحمل عواقب الفشل في تنفيذ الأهداف الواسعة النطاق، والممكن مع ذلك تحقيقها، التي وضعها قادتنا في مؤتمر قمة الألفية. ويزداد ذلك تأكيدا لأن فشلنا أو وقوفنا مكتوفي الأيدي قد يُستخدم لتبرير اقتراف أعمال قاتلة من جانب من يهددون السلام والاستقرار والتقدم الاجتماعي.

وذلك النداء أكثر أهمية اليوم. وقد ذكر تقرير التنمية البشرية أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فمن المحتمل ألا تحقق نسبة كبيرة من دول العالم أهداف الألفية للتنمية، ومنها الهدف الطموح المتمثل في تخفيض الفقر المدقع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وإذا استمرت التنمية العالمية على هذه السرعة البطيئة سيستغرق القضاء على الجوع في العالم ١٣٠ عاماً.

وثمة سؤال شرعي يطرح نفسه ألا وهو، ما الذي يجب على المجتمع الدولي أن يفعله لمجابهة هذا الخطر؟ يمكن أن تكون الإجابة قصيرة وهي إظهار تضامن حقيقي واشتراك الجميع في المسؤولية دون تأخير. ولكن شعوب بلداننا، الذين أنشئت هذه الهيئة العالمية لخدمتها، قد انتظرت خلال عشرات المؤتمرات واستعراضاتها بعد كل خمس سنوات بينما لا يزال تنفيذ الأهداف المتفق عليها تقف عند مستويات أقل كثيراً مما هو مطلوب. وفي هذه الظروف، نرى بعد تأمل أن من المحتم على المجتمع الدولي أن ينظر بدقة في الاختلال القائم في أسلوب إدارة العالم، وخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وتعتقد منغوليا أن الأمم المتحدة بحيادها ومشروعيتها االعالمية وكذلك سيادتها القائمة على أساس الميثاق على أي اتفاق دولي آخر، تحتل مكاناً فريداً يمكنها من توفير أسلوب إدارة عالمي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بينما تسمح بمشاركة بلدان الجنوب على قدم المساواة في عملية اتخاذ القرار. ولذلك فنحن نعتقد أن الوقت قد حان لننخرط في حوار صادق بشأن إطار عمل جديد للتعاون من أجل تنمية أكثر استجابة لمستلزمات الأمن البشري العالمي.

ونحن نرى أن هذه الشراكة العالمية الجديدة بين الشمال والجنوب ينبغي أن تكون على أساس من العدالة وليس على الإحسان؛ وعلى التقاسم المنصف لفرص الأسواق العالمية، وليس على الحمائية والمساعدة؛ وعلى التعاون المتبادل وليس على الشروط من جانب واحد

أو المواجهة. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي له دور مهم يؤديه في المبادرة بإدارة هذا الحوار وتعزيزه، وفقا للأهداف المحددة في المادة ٥٥ من الميثاق.

علاوة على ذلك، فإن الجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتلوث العالمي والتغيير المناخي وغيرها من الظواهر السلبية تشكل تهديدا مستمرا للدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وهي ظواهر تقتضي أن نضع إطارا تعاونيا جديدا يحمي الحدود الجديدة للأمن البشري وسد الفجوات الحرجة في نظام الإدارة الحالي للاقتصاد العالمي. وفي عصر يتسم بتزايد العولمة تستلزم التحديات الهائلة التي تواجه الأسرة الإنسانية ردا ملائما. ومن الزيف أن يُستبدل الإصلاح الجوهري بنهج تجزيئي أو بمعالجات هامشية. ولو كانت لدى المجتمع الدولي إرادة سياسية قوية للتصدي لهذه التحديات بشكل جماعي فلماذا لا نشرع في مسعى مشترك لبناء هيكل ملائم للإدارة العالمية للأمن البشري؟

وتعرب منغوليا عن تأييدها القوي لإقامة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. إن هذه الشراكة هي خطة شاملة ورؤية واسعة النطاق لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا. إنها مبادرة تتملكها أفريقيا وتقوم على أساس الاستفادة من دروس العقد الماضي. ونحن نأمل أن تلقى تلك المبادرة الهامة الدعم السخي من المجتمع الدولي لكي تحقق الأهداف الطموحة لنهضة أفريقيا.

إن بلدي، الذي يعاني من الإعاقة الإنمائية المتأصلة المتمثلة في كونه بلدا غير ساحلي ومعرضا بدرجة كبيرة للكوارث الطبيعية، هو بلد غير حصين ضد أخطار عديدة تهدد الأمن البشري مثل الأخطار التي أشرت إليها. ففضلا عن الفقر والبطالة المستمرين وعدم استقرار الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية، يتأثر الأمن البشري في منغوليا بتزايد تكرار الكوارث الطبيعية وانتشار التدهور البيئي، بما في ذلك التصحر وتلوث المياه والهواء. ويزيد من عرقلة جهود تحسين الأمن البشري الانخفاض الشديد في الكثافة السكانية، والبنية التحتية الضعيفة، والاقتصاد المحدود وغير المتنوع والمعرض للتأثر بالصدمات الخارجية.

وتسعى منغوليا جاهدة، من خلال استنادها إلى أرصدتها القيمة المتمثلة في الموارد البشرية ذات التعليم الجيد وخبرتها المتراكمة في الإصلاح في المجالين السياسي والاقتصادي معاً، إلى ضمان الأمن البشري لشعبها من خلال العمل الوطني والتعاون الدولي على حد سواء.

فعلى الصعيد الوطني، شرعت حكومتي في أواخر عام ٢٠٠٠ في تنفيذ برنامج الحكم الرشيد من أجل الأمن البشري، والذي يهدف إلى تحسين القدرة على صياغة وتنفيذ سياسات لضمان الأمن البشري. ولقد نجحنا حتى الآن في تأمين الالتزام الوطني بتنفيذ هذا البرنامج في جميع فروع الدولة؛ وفي إضفاء الطابع المؤسسي على آلية تنفيذ البرنامج؛ وفي إرساء الأساس لزيادة انخراط ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والحقل الأكاديمي.

وعلى الصعيد الدولي، تجتهد منغوليا بقدر المستطاع للإسهام من جانبها في الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، بينما تسترعي الانتباه إلى القضايا ذات الاهتمام الخاص بها.

وبوصف منغوليا بلدا ناميا غير ساحلي فهي تولي أهمية خاصة لتعزيز التعاون الدولي من أجل الحد من التحديات الإنمائية المتأصلة التي تواجه تلك المجموعة من البلدان. وفي هذا الصدد، يتطلع وفدي إلى الاجتماع الوزاري الدولي القادم المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٣ في كازاخستان.

وتقديرا للدور الحاسم للتعليم في ضمان التنمية البشرية والأمن البشري المستدامين، يسعد وفدي أن ينوه بأن الجمعية العامة قد أعلنت في دورتها السابقة – نتيجة لمبادرة من منغوليا – فترة العشر سنوات التي تبدأ في ا كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بوصفها عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية. ونحن نتطلع إلى وضع مشروع لخطة عمل في دورة الجمعية العامة هذه.

لقد أعلنت منغوليا نفسها قبل عشر سنوات منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين اعتمدت تشريعا وطنيا يحدد وينظم ذلك الوضع. ويتم في الوقت الحالي إجراء مشاورات مع جيراننا المباشرين ودول أخرى معنية حول سبل إضفاء الصبغة المؤسسية لوضعنا هذا على الصعيد الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على تعاونها، ولكي أشكر هيئات الأمم المتحدة على دعمها القيم في ترجمة هذه المبادرة إلى واقع.

ولقد شاركت منغوليا في السنوات الأخيرة بنشاط في إقامة وتعزيز مؤسسات وعمليات الحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان وتشجيع توطيد الديمقراطية. وكانت جهودها مماثلة لجهود دول أخرى عديدة تشجع القيم الديمقراطية وتقيم المؤسسات الديمقراطية. ونحن نرى أن المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المقرر عقده من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في منغوليا، يمكن أن يتيح فرصة هامة لكي يتبادل المجتمع الدولي المعلومات والخبرة ولكي يبحث عن طرق عملية لتشجيع وتعزيز الديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتنان حكومتي لهذه الهيئة على قبولها الكريم لعرضنا وشروعها في التحضير لهذا المؤتمر. إن الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني.

وترى منغوليا أن المحكمة الجنائية الدولية، المنشأة في ١ تموز/يوليه، يمكن أن تفيد في إنهاء الإفلات من العقاب ودعم العدالة، وردع الجرائم في المستقبل، والمزيد من التعزيز للقانون الجنائي الدولي. وبوصف منغوليا أحد الأعضاء المؤسسين للمحكمة، فهي ترى أيضا أن انضمام أكبر عدد ممكن من الدول للمحكمة سيوسع النطاق الجغرافي لسلطة المحكمة القضائية وسينهي بالتالي الإفلات من العقاب على أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وينبغي لسلطة المحكمة القضائية في نهاية الأمر أن تشمل جريمة العدوان.

في الختام، هل لي أن أعيد التأكيد على أن حكومتي عازمة على العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لجعل منظمتنا العالمية أفضل استعدادا للتصدي للتحديات العالمية التي تنتظرنا؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فيلايات غولييف، وزير خارجية أذربيجان.

السيد غولييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئ السيد يان كافان على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وأن أعرب عن الامتنان للسيد هان سونغ-سو على جهوده التي بذلها بصفته رئيسا للجمعية خلال دورتها السادسة والخمسين.

كما يسعدني أن أهنئ سويسرا على انضمامها للمنظمة بوصفها دولة عضوا.

إن الأمم المتحدة، المطالبة بالقيام بدور رئيسي في ضمان السلم والأمن الدوليين، تجري حاليا فحصا جادا لقدرتها على توحيد جهود الدول الأعضاء وعلى تنظيم التعاون الدولي الفعال في مواجهة التهديدات والأخطار ذات البعد العالمي.

ولقد جاءت الأحداث المأساوية التي وقعت في نيويورك قبل عام لتجعلنا جميعا ننظر إلى العالم بطريقة جديدة وندرك الترابط العالمي بين تحديات العصر الجديد. لا بد أن ندرك أن العالم نفسه قد مكّن وحش الإرهاب من أن ينمو من خلال تجاهل المشاكل وإغماض الأعين عن الانتهاكات لقواعد القانون الدولي، والتغاضي عن العدوان والإخفاق في التصدي للأخطار الناتجة عن الأعمال غير القانونية لبعض الدول، ومن خلال النزعة الانفصالية وانتشار الأسلحة. ومن الضروري أن نتعلم من دروس الأخطاء المرتكبة وأن نشن على الإرهاب هجوما واسع النطاق على أساس نُهُج مشتركة.

إن مراعاة النَهج العالمي الذي لا يسمح بالتناقض أو الانتقائية أو ازدواجية المعايير شرط لا غنى عنه للتضامن العالمي في مواجهة الإرهاب. ولا بد من وضع أساس قانوني لمثل هذا النهج في اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. ولا يمكن لأي سبب سياسي أو اجتماعي أو أيديولوجي أو ديني أو أي سبب آخر أن يبرر أيا من أعمال الإرهاب أو أساليبه أو ممارساته. إن التصدي الفعال للإرهاب وتحقيق القضاء التام عليه يتطلبان استخدام أوسع النُهج نطاقا وأكثرها تعقيدا، مع أخذ مختلف جوانب المشكلة وأسبابها الجذرية في الاعتبار.

ومن الواضح أن الجماعات الإرهابية تجند الأعضاء الجدد وتزدهر بسهولة للغاية في وجود بيئة تتسم بالانحدار الاقتصادي والاجتماعي وبالصراع المسلح والفقر والأمية والعزلة التي تضربها حول نفسها. ويجب تعبئة المصادر اللازمة للشروع في برامج جديدة لمساعدة البلدان النامية والأقل نموا وللتوسع في البرامج الحالية. إن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن المساعدة المقدمة من أجل التنمية المستدامة وإعادة انطلاقة النمو الاقتصادي في تلك البلدان يضطلع بدور كبير في التنمية. ونحن بحاجة إلى الاهتمام بصورة خاصة بالمساعدة الدولية العاجلة المقدمة إلى أفغانستان.

ومن الجوانب الهامة في القضاء على الإرهاب تحاشي التوترات فيما بين الحضارات وبث روح الاحترام المتبادل بين الأديان والثقافات. إننا نؤيد الاتجاه نحو استمرار الحوار بين الحضارات وتعميقه، ونؤكد على طبيعته ذات الأوجه المتعددة. كما نعتقد أن تنفيذ البرامج في ميادين التعليم والإعلام والحوار الثقافي بين الحضارات سيسهل إيجاد علاقات التفاهم والثقة المتبادلة والتي توجد حاجة ماسة إليها لحل المشاكل المشتركة التي يواجهها كل من الغرب والشرق.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد بوجه خاص أهمية المؤتمر الدولي الذي تنظمه أذربيجان عن ”دور الدين والعقيدة في مجتمع ديمقراطي: البحث عن طرق مكافحة الإرهاب والتطرف“ الذي سيعقد في باكو بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

وفي مكافحة الإرهاب الدولي، يجب أن تعطى الأولوية لمعالجة النزعة القومية المتطرفة والانفصالية العدوانية. وغالبا ما تنشئ الجماعات الإرهابية من الانفصاليين والقوميين من مختلف الأنواع لملاكات وثيقة بعضها مع بعض وتشرف عليها بعض الدول بصورة مباشرة. ومن مشاكل الحرب ضد الإرهاب البالغة التعقيد مشكلة ما يسمى بالأراضي التي لا تخضع لسيطرة أحد والتي ظهرت نتيجة للإنفصالية المسلحة وللعدوان الأجنبي.

منذ عشر سنوات ظهرت منطقة من مثل هذه المناطق التي لا تخضع لسيطرة أحد في جزء من أراضي أذربيجان تحتله أرمينيا. لقد رفعت أرمينيا أيديولوجية القومية العدوانية والإرهاب والدعاوى الإقليمية على جيرانها إلى

مستوى سياسة الدولة، وذلك عن طريق التدخل المباشر في شؤون أذربيجان الداخلية، وشكلت جماعة إرهابية انفصالية مسلحة داخل إقليم ناغورني - كاراباخ التابع لجمهورية أذربيجان. وأعقب هذا عدوان مسلح سافر من جانب أرمينيا ضد أذربيجان.

وقامت أرمينيا التي اقترفت التطهير العرقي ضد الشعب الأذربيجاني داخل أراضيها في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨، باحتلال منطقة ناغورني - كاراباخ كلها في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، طاردة ٦٠ ٠٠٠ من أهل أذربيجان الأصليين. كذلك احتلت أرمينيا أراضي سبعة من أقاليم جمهورية أذربيجان، ونجم من ذلك أن بلغ عدد اللاجئين الأذربيجانيين مليون نسمة. والآن تنوي أرمينيا تكريس نتائج ما ارتكبته من عدوان وتصفية عرقية وذلك بسلخ ناغورني - كاراباخ من أذربيجان.

وحاولت أرمينيا تغطية سياستها التوسعية وراء مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. إلا أن هذا المبدأ، بموجب القانون الدولي، لا يمكن تطبيقه إلا بطريقة سلمية ووفقا لمبدأ السلامة الإقليمية. إن حق تقرير المصير لا يعني حق الانفصال من جانب واحد، ويجب ألا يؤدي إلى انهيار دولة مستقلة ذات سيادة.

كما أن الأرمن المقيمين في إقليم ناغورني - كاراباخ، التابع لجمهورية أذربيجان، لا يمكن بأية حال اعتبارهم مواطنين مستقلين لهم حق تقرير المصير.

زد على هذا أن إدعاء الجانب الأرمني بأن إقليم ناغورني - كاراباخ لم يتبع أذربيجان قط لا أساس له من الصحة، وهذا ينطبق أيضا على استشهاد أرمينيا بالقانون الدولي. وبصرف النظر عن أن الاستشهاد بالتاريخ في سياق تسوية الصراعات بين الدول أمر خاطئ وبالغ الخطورة ويشكك في عالمية أحكام القانون الدولي، فإن علينا ملاحظة أن ما تقوله أرمينيا تدحضه وثائق تاريخية رسمية عدة.

وعلى أرمينيا التي كثيرا ما تشير إلى عصبة الأمم لتبرر مطالبها الإقليمية أن تتذكر أن عصبة الأمم، في وثائقها الرسمية، قد ألقت بالشكوك على وجود حكومة مستقرة قادرة على تمثيل أرمينيا، كما شهدت بعدم وجود حدود واضحة تماما لأرمينيا، وهذا أمر هام للغاية.

إن القرارات التي اتخذها برلمان أرمينيا بصدد ضم إقليم ناغورني - كاراباخ إلى أرمينيا وعدم الاعتراف بأية وثيقة دولية تشير إلى ذلك الإقليم كجزء لا يتجزأ من أذربيجان هي قرارات غير شرعية. كما أن القرارات التي اتخذها النظام الانفصالي غير المشروع في إقليم ناغورني - كاراباخ، وما يسمى بالاستفتاءات والانتخابات التي أُجريت في ظروف الحرب والطرد القسري للسكان الأذربيجانيين جملة لا يمكن لها أن تتسم بأية صحة شرعية دولية.

زد على هذا أن أرمينيا نفسها قد انتهكت حق الشعب الأذربيجاني في تقرير المصير. وفي ضوء نظرية القانون الدولي المعترف بها عالميا، تم الاعتراف بجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق كدول مستقلة جديدة داخل الحدود السابقة لذلك الاتحاد. وهذه هي نفس حدود أذربيجان عندما وافقت الأمم المتحدة على قبولها عضوا كامل العضوية بالمنظمة العالمية في عام ١٩٩٢.

وفي عام ١٩٩٣، اعتمد مجلس الأمن القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣)، ٨٥٣ (١٩٩٣)، ٨٧٤ (١٩٩٣)، ٨٨٤ (١٩٩٣) بصدد الصراع الأرمني - الأذربيجاني. واعتُمدت هذه القرارات بعد كل مرحلة جديدة من مراحل العدوان الأرمني ضد أذربيجان. وأيد المجلس بوضوح كامل سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها، وأكد اعترافه بناغورني - كاراباخ كجزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان، وطالب بشدة بانسحاب القوات الأرمنية من أراضي أذربيجان المحتلة انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط وبتوفير الظروف

الملائمة لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين. غير أنه حتى الآن لم توضع مطالبات مجلس الأمن هذه موضع التنفيذ.

وتضمنت تلك القرارات أيضا طلبا موجها إلى الأمين العام ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ذلك الحين ورئيس مجموعة مينسك، أن يتقدموا بتقارير إلى مجلس الأمن عن الحالة في المنطقة خلال تنفيذ التفويض المتعلق بتسوية الصراع الأرمني الأذربيجاني. وأكد آخر تلك القرارات الطلب الداعي إلى توفير المعلومات عن عملية تنفيذ قرارات المجلس الأربعة موضع التنفيذ. ولسوء الحظ، ما زال هذا المطلب حبرا على ورق. إن مثل هذه الحالة لا يمكن لها أن تفيدنا، إذ تؤدي إلى صرف النظر عن عملية التسوية وإلى تجميد الموقف آخر الأمر عند نقطة خطرة وهي نقطة الأمر الواقع للاحتلال. إن عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن يقوض سلطة المجلس ويُضعف إيمان الناس بالعدالة وبإمكانية الوصول إلى تسوية سلمية سياسية.

وكما هو معروف، أورد القرار السنوي الذي تعتمده الجمعية العامة بصدد تعاون المم المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن الأمم المتحدة تعرب عن تأييدها لجهود تلك المنظمة الإقليمية ومجموعة مينسك التابعة لها التي تتوسط لتسوية الصراع في إقليم ناغورني - كاراباخ التابع لجمهورية أذربيجان وحوله.

كيف يمكن لنا تقييم هذه الجهود التي استغرقت عقدا من الزمان والتي بدأت منذ إنشاء مجموعة مينسك في المؤتمر الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هلسينكي في آذار/مارس ١٩٩٢؟ وبينما كانت مجموعة مينسك تتقدم بمقترحات بشأن إزالة نتائج الصراع، في المراحل الأولى للوساطة، يمكن وصف أنشطتها الحالية بأنها تطبق سياسة الانتظار في ظل خلفية المفاوضات، إلى أن يقبل الطرف المعتدى عليه شروط المعتدي.

إن هذا الموقف الذي يتخذه الوسطاء لا يمكن اعتباره إلا موقف تأييد سلبي لسياسة الأمر الواقع التي تتبعها أرمينيا، وهو موقف لا نقبله.

وما زالت أذربيجان ملتزمة بالوصول إلى تسوية سلمية للصراع وبالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك التابعة لها. وهي ترى أن الحاجة ملحة لتدخل مجلس الأمن تدخلا جديدا وحاسما، إذ لم يستخدم المجلس بعد إمكانياته للإسهام في تسوية الصراع الأرمني الأذربيجاني إسهاما فعالا.

إن الوضع القائم حاليا متفجر. نعم، لقد جرى التقيد بوقف إطلاق النار لثماني سنوات مع الحفاظ على عملية الوساطة، ولكن من دون التوصل إلى تسوية سلمية فعلية للصراع. فأذربيجان لن توافق أبدا على تشريع عمليات الاستيلاء على الأراضي. أذربيجان لن توافق أبدا على خسارة إنش واحد من أراضيها وهي تحتفظ بحقها في اتخاذ كل التدابير الضرورية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة لحماية سيادتها ووحدة أراضيها.

وإننا ندعو مجلس الأمن إلى إعادة النظر في الوضع القائم وحمل أرمينيا على سحب قواتها المسلحة على الفور من الأراضي المحتلة من أذربيجان، وعلى الالتزام بمفاوضات بشأن تحديد وضع منطقة ناغورني - كاراباخ في أذربيجان على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه. ونطالب جمهورية أرمينيا بمراعاة حكم العقل والتخلي عن سياستها الخبيثة في المطالبة بالأراضي ضد أذربيجان. وإن استمرار احتلال أراضي أذربيجان والمواجهة مع أذربيجان لن يسببا لشعب أرمينيا سوى البلاء والمعاناة.

والصراع لا يقوّض الأمن فعليا في منطقة جنوب القوقاز فحسب، إنّما يشكل أيضا عائقا مهما في وجه نشوء تعاون ثنائي وإقليمي. وقد كان من شأن هذا التعاون أن

يعود بالمنفعة على جميع الدول في المنطقة وأن يؤدي دورا حاسما في تعزيز مواقعها ومقامها في الساحة الدولية.

وأذربيجان باستغلالها مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي المؤاتي، تساهم بشكل هائل في تنمية منطقة جنوب القوقاز، وهي في الواقع تؤدي دور المحرك في اندماجها بالنظام العالمي. ووفقا للبيانات التي نشرها مكتب الإحصاء للمجتمعات الأوروبية في العام الماضي، فإنّ نسبة ٥٢ في المائة من الناتج الإجمالي لبلدان جنوب القوقاز مصدرها أذربيجان. وسنشهد، بعد ثلاثة أيام، حدثا بارزا، يتخطى حدود جنوب القوقاز: إنه حفل تدشين مد خط أنابيب باكو – تبيليسي – سيحون، الذي سوف يستقطب مزيدا من تدفق الاستثمارات الواسعة في المجالات الاقتصادية للبلدان.

وأرمينيا، بممارساتها ضد أذربيجان، قد عزلت نفسها عن المشاركة في هذا النوع من المشاريع الاقتصادية. نعم، فعلى كل صعيد، تعلن أرمينيا عن استعدادها للتعاون مع أذربيجان، ولكن بحسب مفهوم أرمينيا، يجب على أذربيجان أن تغض الطرف عن احتلال أراضيها وأن تقيم علاقات اقتصادية مع أرمينيا. أظن أن الأعضاء يوافقون أنه يصعب على أي كان القبول بمثل هذه الاقتراح الذي يوفر في الواقع للمعتدي الرضا عن الذات.

وإن أذربيجان، إذ تلتمس مخرجا للحالة الراهنة، وإطلاق عملية حل الصراع من عقالها، تظهر نهجا بناء اقترحته على أرمينيا ينطوي على سحب قوات الاحتلال التابعة لها من المناطق الأربع المحتلة، وبالتالي إعادة تشغيل خط السكك الحديد الرئيسي الذي يربط أذربيجان بأرمينيا وبغيرها من بلدان المنطقة. وإن هذه المجموعة الفريدة من التدابير التي يُنظر إليها بوصفها دلالة على حسن النية من أجل القضاء الجزئي على آثار الصراع وإعادة تنشيط التعاون، ستحسن بدرجة كبيرة من بيئة التفاوض والرأي العام في البلدين كليهما. واقتراح أذربيجان هذا يبشر بتحقيق منافع لكلا طرفي الصراع والبلدان الأخرى في المنطقة. وهو يحظى بأكبر دعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك التابعة لها والاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي. ولكن، عندما تعلق الأمر باتخاذ تدابير عملية، أظهرت أرمينيا بدأب التزامها بالسلم والتعاون ورفضت هذه الخطوة نحو الثقة.

وإن حالة ”اللاسلم واللاحرب“ القائمة في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، هي قنبلة موقوتة ومدعاة لليأس لدى الشعب، أولا بالنسبة إلى اللاجئين والمشردين داخليا الذين حرموا منازلهم غصبا وتركوا ليتحملوا أفدح الأعباء الناجمة عن عواقب العدوان، وهم الآن يفقدون الصبر والأمل في استعادة حقوقهم الشرعية. ونتيجة لأعمال أرمينيا العدوانية، توفر أذربيجان حاليا الملجأ لأكثر من مليون لاجئ ومشرد داخليا. وفي السنوات الماضية، جرى القيام بعمل عظيم لحل مشاكل اللاجئين، بمساعدة المنظمات الإنسانية الدولية، وفي طليعتها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وحاليا نرى أن الضرورات الملحّة للمساعدة المستهدفة تكمن في تزويد المؤسسات الطبية بالمستحضرات والتجهيزات الطبية الضرورية، وتنفيذ برامج زراعية، وإيجاد فرص عمل، وتطوير التعهدات الصغيرة. وإننا نناشد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومؤسسات دولية أخرى ودول مانحة للتصدي لمشاكلنا وتعبئة الموارد تسهيلا لحلها على النحو الواجب.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة، الهادفة إلى زيادة فعالية نشاطات المنظمة ونتائجها الفعلية. علينا أن نحدد عدد الإصلاحات الممكنة،

ومن بينها مسألة توسيع مجلس الأمن التي تستحق تنويها خاصا. وأود أن أعرب عن أملي في أن يتم التوصل إلى أوسع إجماع ممكن حول كل مظهر من مظاهر هذه المسألة. وقد كان ممكنا تأمين توازن أكبر في المجلس بتضمين كيانه بلدانا نامية نافذة إلى جانب البلدان المتقدمة النمو. وإن زيادة التمثيل داخل إحدى هيئات الأمم المتحدة الرائدة – ضمن الحدود المعقولة – كان ليعكس حقائق هذه الحقبة الزمنية واعتبار مصالح أوسع نطاقا في حل مسائل حاسمة تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. أما فيما يتعلق بالإصلاح، فإننا نتمنّى قدرا أكبر من الديمقراطية والعمل والانسجام مع تحديات التغيير.

وأود أن أصدق أن الإصلاحات ستمكّن الأمم المتحدة من ترسيخ دورها بوصفها منظمة دولية قادرة على صون السلم والأمن الدوليين والحيلولة دون الصراعات الإقليمية وحلها ومواجهة التهديدات والمخاطر الشاملة ضمن الحالات الجديدة للعولمة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد ترينيداد وتوباغو، السيد فيليب سيلي.

السيد سيلي (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي رجاء بأن أستهل بياني بالتعبير لهذه الجمعية عن أسف رئيس حكومتي ووزير خارجية بلدي لعدم تمكنهما من الانضمام إلينا في هذه المناسبة، نتيجة التزامات انتخابية محلية ملحة.

وأود باسم جمهورية ترينيداد وتوباغو حكومة وشعبا أن أتقدم من السيد كافان بأصدق مشاعر التهنئة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. ونحن واثقون بأننا سنتمكن، بتوجيه مستنير منه، من معالجة المسائل التي يواجهها المجتمع الدولي بكل عزم وشجاعة.

ونود أيضا أن نعرب، في هذا الوقت، عن تقديرنا العميق لخلفه، السيد هان سونغ – سو، رئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية، لإبدائه شجاعة في قيادة تلك الدورة إلى خاتمة ناجحة في ظل ظروف صعبة وشاقة.

وللأمين العام السيد كوفي عنان، نود أن نسجل تقديرنا لالتزامه الثابت بقضية السلم والأمن والتنمية، ولجهوده الدؤوبة في سبيل تحقيق أهداف هذه الهيئة العالمية.

ويرحب وفد ترينيداد وتوباغو ترحيبا حارا بسويسرا التي أصبحت الدولة ١٩٠ في عضوية الأمم المتحدة، ويتطلع إلى انضمام تيمور الشرقية إلى أسرة أممنا المتحدة في المستقبل غير البعيد جدا.

إن صون السلم والأمن الدوليين، وكذلك تعزيز التقدم الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية للشعوب في كل أنحاء العالم، أمور تشكل الدعائم التي أسست عليها هذه المنظمة قبل أكثر من نصف قرن. وهذه الأهداف ما زالت صالحة حتى يومنا هذا، لا بل عظمت أكثر مما كانت عليه عندما أنشأ آباؤنا هذه المنظمة.

وعليه، فبوصفنا حكومات، وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، يتحتم علينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي ككل، أن نؤكد مجددا وباستمرار، قولا وفعلا، على إيماننا والتزامنا بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية وبالذات في مجال السلام والأمن الدوليين. ففي هذا الميدان، يجب السماح لمجلس الأمن المكلف، بحكم طبيعته وبموجب الميثاق، بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، بأن يؤدي دوره الأساسي كاملا، مثلما فعل في مواجهة التحديات التي فرضتها على المجتمع الدولي أعمال الإرهاب التي ارتكبت في هذه المدينة بعينها في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ولا تزال ترينيداد وتوباغو ملتزمة بالعمل مع لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) حتى نؤدي دورنا في استئصال آفة الإرهاب من عالمنا.

وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٢، أي قبل حوالي ٤٠ سنة، أصبحت ترينيداد وتوباغو دولة مستقلة، وانضمت بعد ذلك مباشرة إلى هذه الهيئة العالمية. ونحن في ترينيداد وتوباغو نشعر بالامتنان والتقدير للدور الذي أدته الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون على المستوى الدولي، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وحق تقرير المصير، والمساواة بين الدول في السيادة. فلو أن هذه المبادئ الأساسية لم تحظ بالاحترام الواجب من جانب جميع الدول، كبيرها وصغيرها، لكان هذا العالم، بكل تأكيد مكانا حافلا بالتحديات والمصاعب بالنسبة لنا جميعا أكثر مما هو عليه الآن.

وذاك هو السياق الذي من خلاله تنظر ترينيداد وتوباغو بقلق متزايد إلى استمرار غياب حل عادل ودائم في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن السلام سيظل بعيد المنال في تلك المنطقة ما لم تُظهر جميع الأطراف المعنية، وعلى نحو صريح وقاطع، إرادتها على التعاون بغية تحقيق الرؤيا التي توخاها قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

ذلك أن صون السلم والأمن الدوليين شرط لا غنى عنه لبلوغ أهدافنا الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. وإزاء هذه الخلفية، فإن ترينيداد وتوباغو، بوصفها دولة صغيرة وبلدا ناميا، تدعم جميع الجهود المبذولة من خلال المؤتمرات الدولية والدورات الاستثنائية المنعقدة في إطار الأمم المتحدة لتناول جدول الأعمال الاجتماعي الدولي، سعياد وراء تحقيق التنمية البشرية المتكاملة على نطاق العالم كله، ومن بينها الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي اختتم أعماله مؤخرا، وجميعها لم تعترف فحسب بشواغل المجموعات الضعيفة في مجتمعاتنا، بل إنها أيضا حددت بدائل مختلفة في مجال رسم السياسات، يمكن من خلالها معالجة هذه الشواغل.

والواقع هو أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية ذات مغزى إذا سمحنا ببقاء شرائح كبيرة من سكاننا في حالة من الضعف المتزايد. وبناء على ذلك، شاركت ترينيداد وتوباغو مشاركة كاملة في أعمال الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل والدورة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ويحدونا الأمل في أن يكون اعتماد الإعلان السياسي وخطة العمل الدولية للشيخوخة، والتي اعتمدت في مؤتمر مدريد، وكذلك الإعلان وخطة العمل المنبثقان عن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل التي انعقدت هذا العام، بمثابة أساس لتطوير سياسات على الصعيد الوطني من أجل التصدي للمشاكل التي تواجهها هاتان المجموعتان الضعيفتان في مجتمعاتنا. وحكومة ترينيداد وتوباغو، من جانبها، استكملت مؤخرا مشروعا لسياسة وطنية معنية بالشيخوخة لمعالجة الشواغل الأساسية لسكاننا المسنين.

أما وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فلا يزال يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتنا الكاريبية لأنه يؤثر سلبا على أكثر قطاعات مجتمعاتنا نشاطا وإنتاجا في الميدان الاقتصادي. وقد سعت حكومتي إلى إدماج هذه المسألة، على سبيل الأولوية، في عمليتها للتخطيط الاستراتيجي الوطني. إلا أنه قد يكون من

المستحيل على أي بلد بمفرده أن يتصدى بفعالية لهذه القضية المتعلقة بالصحة العامة. وهذا هو السبب في أن ترينيداد وتوباغو ملتزمة بالمشاركة الكاملة في جميع المبادرات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، كانت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ضمن أوائل الدول التي ترجمت الالتزامات العالمية التي تم التعهد بها في الدورة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى أهداف إقليمية حيث اعتمدت حكوماتنا، في عام ٢٠٠١، إعلان ناسو بشأن الصحة، والذي حدد الأولويات للعمل والشراكة في معالجة هذه القضية العالمية المتعلقة بالصحة. غير أن هناك حاجة عاجلة إلى تلقي المساعدة من أجل دعم هذه المبادرات الوطنية والإقليمية. ونرى من المناسب من حيث توقيته بدء تشغيل الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا. ونأمل في أن تصبح الحكومات، من خلال هذا الصندوق، أكثر تمكُّنا في جهودها لتنفيذ التدابير الرامية إلى القضاء على هذه الأمراض في نهاية المطاف.

وترينيداد وتوباغو، بصفتها بلدا يقع ضمن فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية، ترى من واجبها أن تشير إلى الاتجاه السائد في أوساط المجتمع الدولي إلى التقليل من أهمية ظاهرة الضعف التي ترجع إلى ظروفها، سواء من حيث الحجم أو مرحلة التنمية. إن الاقتصادات الجزرية الصغيرة النامية اقتصادات ضعيفة بحكم تعريفها. وفي قرية عالمية يكون فيها للأحداث السلبية التي تجري في مجال ما تأثير مكدر في مجالات أخرى تصبح الآثار بالنسبة لنا جميعا حقيقة واقعة بقدر ما هي واضحة للعيان. ونقص القدرات المحلية والتكنولوجيا والدراية الفنية يحد من قدرة البلدان الجزرية الصغيرة النامية على أن تتكيف للتصدي للتحديات التي تواجهها، بما فيها المشاكل البيئية العالمية مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي وتدهور الأرض.

وبينما ننخرط على الصعيد الدولي في جهود لتحقيق التنمية الاقتصادية السليمة بيئيا، لا تزال ترينيداد وتوباغو تنظر بعين حذرة إلى السجل الكئيب المتعلق بتنفيذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة ريو قبل عشر سنوات. لقد اختتم ذلك المؤتمر بالتوقيع على معاهدتين: الأولى بشأن تغير المناخ والثانية بشأن التنوع البيولوجي، إلى جانب اعتماد جدول أعمال القرن ٢١.

ولا يزال القلق يساورنا من أن انبعاثات غازات الدفيئة قد ازدادت على نطاق العالم، وأن تغير المناخ يحدث بمعدل أسرع مما كان مقدرا له من قبل، خاصة وأن ضعف البلدان الجزرية الصغيرة النامية يجعلها عرضة لتأثيرات غير متناسبة بفعل تغير المناخ، في حين أنها ليست مسؤولة إلا عن نسبة ضئيلة من هذه الانبعاثات. وبالتالي، تحث ترينيداد وتوباغو على اتخاذ إجراء حاسم لكفالة دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في أقرب موعد ممكن، حيث أنه الصك الدولي الوحيد الموجود حاليا لمعالجة هذه المسائل. وعليه، فإننا نرحب بالالتزام السياسي الذي أعرب عنه قادة بعض البلدان الصناعية الرئيسية، بالتصديق على هذا البروتوكول في المستقبل القريب.

وعلى كل، فإن التقدم المحرز في إطار جدول أعمال القرن ٢١ كان محدودا، على ما يبدو، بسبب نقص التمويل والقدرات في المقام الأول، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين بلوغ التنمية المستدامة من ناحية وتخفيف حدة الفقر من ناحية أخرى. لذا، فمن دواعي سرور ترينيداد وتوباغو أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي أنهى أعماله مؤخرا، والذي انعقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وافق على أهداف محددة في مجالات مثل المياه

والصرف الصحي، والصحة، وفقدان التنوع البيولوجي، واستعادة الأرصدة السمكية المستنزفة إلى ما كانت عليه، والمواد الكيميائية.

وحقيقة أن مؤتمر قمة جوهانسبرغ حقق قدرا أكبر من التآلف والتكامل بين دعامات التنمية المستدامة الثلاث، ألا وهي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تعد أيضا تطورا سارا، فالتحديات الهائلة التي تشكلها هذه القضايا مجتمعة تتيح لنا أن نتبصر بشكل متعمق في مدى جسامة المهمة التي تواجهها البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فالاختبار الحقيقي الذي سيحدد ما إذا كان مؤتمر جوهانسبرغ قد نجح في تحقيق أهدافه المنشودة، سيتأتى في غضون الشهور والسنوات القادمة عندما نسعى إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء.

وواجبنا هو أن نبني على قوة الدفع التي ولدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ونضمن أن يكون مسار عملنا في المستقبل كفيلا لتحقيق النتائج المتوخاة في خطة التنفيذ والإعلان السياسي المنبثقين عن ذلك المؤتمر. وفي هذا الصدد، تتوقع ترينيداد وتوباغو إذن أن تعطي هذه الجمعية أولوية لاتخاذ قرار بعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠٤ لاستعراض تنفيذ خطة عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة في ضوء اعتراف المجتمع الدولي المتنامي بالوضع الخاص لهذه البلدان وحالة ضعفها.

وإضافة إلى ذلك، قد ترغب الجمعية في الإشارة إلى أن بعض هذه الاقتصادات الصغيرة ما زالت تواجه ظروفا مثل جداول خدمة الدين المنهكة، وعدم استطاعتها الحصول على تمويل جديد، والعقبات التي تعوقها عن اختراق الأسواق غير التقليدية، الأمر الذي يبطل مفعول جميع جهودها لتحقيق التقدم الاقتصادي.

ولهذا السبب تتطلع ترينيداد وتوباغو إلى الإسراع في تنفيذ مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى التخفيف من وطأة الديون الاقتصادية التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. إذ أنه يُطلب إلى هذه البلدان أن تسدد خدمة الديون وأن تفي في الوقت ذاته بالتزاماتها تجاه برنامج الألفية للتنمية. ونرحب في هذا الصدد بتعيين الأمين العام مؤخراً لممثل سام لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتطلع ترينيداد وتوباغو إلى العمل بالتعاون مع الممثل السامي لكفالة وفائه بولايته بشكل فعال، خاصة وأنها تتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن المحاولات النبيلة الأخرى التي نشأ تصورها ضمن إطار الأمم المتحدة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري في وقت سابق من هذا العام. وترى ترينيداد وتوباغو من المطمئن خروج المؤتمر بنتائج حددت الإجراءات التي يلزم اتخاذها من أجل التصدي لبعض أكثر المشاكل إلحاحاً التي تواجهها البلدان النامية في مجالات تعبئة الموارد على الصعيدين المحلي والدولي لأغراض التنمية، والتجارة الدولية، والتعاون المالي والتقني من أجل التنمية، والدين الخارجي. لذلك فإن وفدي يحث هذه الجمعية على تأييد توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر المذكور.

وعلى الصعيد الإقليمي، تعكف ترينيداد وتوباغو على بذل جهود مشتركة مع شركائها في الجماعة الكاريبية للاضطلاع بالمسؤولية عن إدارة اقتصاداتنا النامية. وقد قرر قادة الجماعة في مؤتمر قمة خاص للجماعة الكاريبية تم عقده في الشهر الماضي أن يُنشأ صندوق لتحقيق الاستقرار الإقليمي ضمن إطار برنامج طويل الأمد للتحول الاقتصادي. وسيتمثل الغرض من هذا الصندوق في تزويد الاقتصادات الإقليمية بالموارد المالية اللازمة لمجابهة الصعاب

الاقتصادية الراهنة وفي الأجل البعيد. ويُتوخى من هذا البرنامج للتعاون المالي الإقليمي زيادة موارد الميزانية المتاحة للدول الأعضاء في الجماعة سواء من المصادر المحلية أو من المؤسسات المتعددة الأطراف.

ولا تزال ترينيداد وتوباغو على التزامها بسيادة القانون على الصعيد الدولي وتحقيق العدالة للجميع. ودورنا معروف في إعادة إدراج فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة في جدول الأعمال الدولي في عام ١٩٨٩. ولم تتوقف ترينيداد وتوباغو منذ ذلك الحين عن الترويج لدعم تلك المحكمة على كل من الصعيدين الإقليمي والدولي. وما زالت حكومتي تأمل في أن يدرج المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠٠٩ جريمتي الاتجار بالمخدرات والإرهاب أيضاً في ولاية هذه المحكمة.

ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من الدول تعدّ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بمثابة أهم صكّ دولي وحيد يصدر منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة. وقد كان الختام الموفق لاجتماع أول جمعية للدول الأطراف في النظام الأساسي في الأسبوع الماضي خطوة إيجابية نحو مرحلة تشغيل المحكمة، التي تشكل الآن إنذاراً دائماً لمن تخول لهم أنفسهم ارتكاب جرائم واقعة ضمن ولايتها بأن المجتمع الدولي لم يعد يتحمل الإفلات من العقاب، وأنها ستضمن العدالة لضحاياهم. وفيما يتعلق بانتخاب قضاة لتلك المحكمة، تعتبر ترينيداد وتوباغو شرفاً لها، بوصفها دولة صغيرة، أن يُنتخب أحد رعاياها حتى تواصل إسهامها في قضية العدالة الجنائية الدولية.

غير أنه لن يمكن ضمان العدالة لجميع ضحايا جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد البشرية البالغة البشاعة إلا حين تلقى هذه المحكمة الجنائية الدولية التي أقيمت قبل فترة وجيزة للغاية القبول على أوسع نطاق ممكن. ونحن لذلك نشجع الدول على التصديق على النظام الأساسي أو الانضمام إليه إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

ولكي نكفل لهذه المحكمة أن تحقق حقاً الأهداف المنشأة من أجلها، يجب أن تتكاتف الدول الأطراف في بذل الجهود للحفاظ على سلامة النظام الأساسي الذي التزمت به، ويجب أن تتّحد على مقاومة أي محاولات للنيل من فعالية هذه المحكمة أو استقلالها.

وختاماً، تشير المسائل التي أثرتها في هذا المنتدى اليوم إلى أنه يلزم عولمة الالتزام الصادق بتسوية المشاكل التي تواجه مجتمعنا الدولي في الوقت الراهن. والمطلوب إذن هو المزيد من الشعور بالالتزام المشترك بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها في مواجهة الأخطار الجديدة المشؤومة التي تتهدد السلام والأمن العالميين، وبرؤية تتمثل في عالم تخلّص من الفقر والجوع والمرض، وبمنظمة دولية كاملة التفويض من قِبل الدول الأعضاء ولديها الإرادة السياسية للدخول في مواجهة مباشرة مع كافة التحديات التي تتهدد بالأخطار بقاء الجنس البشري ذاته. وتجدد ترينيداد وتوباغو أمام الجمعية العامة، بعد أربعين عاماً من الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، التزامها الراسخ بالتقيد الكامل بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالإسهام في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب العالم بأسره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.